



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة:

تقلبات أسعار البترول في الجزائر بين العلة الهولندية ودورية
السياسة المالية للفترة (1980-2017)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف: نورالدين بوالكور

من إعداد الطالبة: عائدة حواسي

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
علاوة نواري	رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -
نورالدين بوالكور	مشرفا	أستاذ محاضر - أ-	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -
شريفة بوالشعور	ممتحنا	أستاذ محاضر - أ-	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

السنة الجامعية: 2018 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله من قبل ومن بعد أن وفقني لإنجاز بحثي المتواضع

و جزيل الشكر لأستاذي المشرف الدكتور نور الدين بوالكور
الذي كان عوناً مصوباً وموجهاً لي طيلة فترة العمل

وأتوجه بكل الشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور علاوة نواري والدكتورة شريفة بوالشعور

لتفضلهم بقراءة ومناقشة هذه المذكرة

كما لا أنسى أن أشكر كل من ساعد وساهم معرفياً ومعنوياً

في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر موظفي وأساتذة

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعال في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) باستخدام نماذج ARCH و GARCH، من أجل اختبار فيما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من العلة الهولندية ودورية السياسة المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1980-2017) لم يعاني من ظاهرة العلة الهولندية، وأن السياسة المالية في الجزائر تعمل في اتجاه الدورات الاقتصادية والتي يتحكم فيها تطاير أسعار البترول كونه القطاع المهيمن في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار البترول، العلة الهولندية، دورية السياسة المالية، نقمة الموارد الطبيعية.

Abstract:

The objective of this study was to analyze and measure the impact of oil price fluctuations on government spending and the real effective exchange rate in Algeria during the period (1980-2017) using the ARCH and GARCH models, to test whether the Algerian economy is suffering from the Dutch disease and the Procyclical fiscal policy.

The study results show that the Algerian economy during the study period (1980-2017) did not suffer from the Dutch disease, and that Algeria's fiscal policy works in the direction of economic cycles, which are controlled by the volatility of oil prices as it is the dominant sector in the Algerian economy.

Keywords : Oil price volatility, Dutch disease, procyclicality of fiscal policy, The curse of natural resources

.....	الاهداء
.....	الشكر
.....	الملخص
II-I.....	الفهرس
III.....	قائمة الجداول
IV.....	قائمة الأشكال
د - أ.....	المقدمة
06.....	الفصل 01: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة
07.....	المبحث 01: المفاهيم النظرية
07.....	المطلب 01: تقلبات أسعار البترول
07.....	الفرع 1: ماهية البترول وسعر البترولي
14.....	الفرع 2: تقلبات أسعار البترول
19.....	المطلب 02: العلة الهولندية
19.....	الفرع 1: تعريف العلة الهولندية وتاريخها
21.....	الفرع 2: النماذج المفسرة للعلة الهولندية وآثارها الإقتصادية
26.....	المطلب 03: دورية السياسة المالية
26.....	الفرع 1: ماهية دورية السياسة المالية
28.....	الفرع 2: المؤشرات المالية للسياسة المالية الدورية
31.....	المبحث 02: العلاقة بين متغيرات الدراسة في الفكر الاقتصادي
31.....	المطلب 01: العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والعلة الهولندية
32.....	المطلب 02: العلاقة بين تقلبات أسعار البترول ودورية السياسة المالية
34.....	المبحث 03: تحليل الدراسات السابقة
34.....	المطلب 01: الدراسات المحلية

36.....	المطلب02: الدراسات العربية.....
37.....	المطلب03: الدراسات الأجنبية.....
40.....	خاتمة الفصل1.....
42.....	الفصل02: الدراسة التطبيقية
43.....	المبحث01: التمثيل البياني للمتغيرات.....
43.....	المطلب 01: التمثيل البياني لأسعار البترول.....
45.....	المطلب 02: التمثيل البياني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي.....
47.....	المطلب 03: التمثيل البياني للإنفاق الحكومي.....
49.....	المبحث02: الجانب النظري القياسي للدراسة.....
49.....	المطلب 01: دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لأسعار البترول.....
50.....	الفرع1: مفهوم استقرارية السلسلة الزمنية.....
51.....	الفرع 2: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.....
53.....	المطلب02 : نمذجة سلسلة أسعار البترول باستخدام منهجية بوكس - جانكينيس.....
53.....	الفرع1: نماذج تحليل السلاسل الزمنية ذات الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة والنماذج المختلطة....
54.....	الفرع2: منهجية بوكس -جينكينس في نمذجة السلاسل الزمنية العشوائية.....
56.....	المطلب 03: نمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH و GARCH.....
56.....	الفرع 1: نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء (النماذج ARCH , GARCH).....
57.....	الفرع 2: اختبار النماذج من نوع ARCH.....
	المبحث03: تحليل نتائج الدراسات ومدى استجابة الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعال
59.....	للدینار الجزائري لتقلبات أسعار البترول.....
75.....	الخاتمة.....
81.....	المراجع.....

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
28	المؤشرات المالية: الارتباط النظري مع الدورة الاقتصادية	(01)
59	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر الموسع (ADF)	(02)
61	نتائج عمليات تقدير النموذج $AR(1)$	(03)
62	نتائج اختبار نموذج ARCH	(04)
63	نتائج تقدير النموذج $ARCH(1)$	(05)
64	سلسلة الانحراف المعياري الشرطي لأسعار البترول	(06)
63	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر الموسع (ADF)	(07)
67	نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)	(08)
71	تحليل التباينات بين كل من تقلبات (تطابير) أسعار البترول (DCSARCH) و سعر الصرف الفعال الحقيقي (DTCR) و النفقات العامة (DXPN)	(09)
72	نتائج اختبار السببية بين تقلبات (تطابير) أسعار البترول (DCSARCH) و كل من (DTCR) ، (DXPN).	(10)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
22	النموذج الأساسي لكوردين	(01)
44	تطور أسعار البترول العالمية خلال الفترة بين 1980 و2017	(02)
46	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري للفترة 1980 و2017	(03)
48	تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة بين 1980 و2017	(04)
60	بيان الارتباط الذاتي لسلسلة أسعار البترول (oil price)	(05)
61	بيان الارتباط الذاتي للبواقي	(06)
68	استجابة سعر صرف الفعالي الحقيقي للدينار الجزائري والنفقات العامة لصدمة في تقلبات سعر البترول	(07)

لقد تميز القرن العشرون بكونه عصر البترول، فقد احتل النفط مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، كما برزت أهميته في المجالات السياسية والعسكرية وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له في بسط قراراتها ونفوذها، كما أصبح سببا لغزو دول وقيام صراعات في مختلف مناطق العالم للسيطرة على مكامنه واحتياطياته والاستفادة من طاقات إنتاجه.

ومع كل الأهمية التي يحظى بها البترول، فإنه بدأ يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد الدول المستهلكة والمنتجة له في بعض الأحيان، فعلى الصعيد الاقتصادي تشكل تقلبات أسعار البترول خطراً حقيقياً على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم وحالة من عدم الاستقرار، فقد ينتج عنها آثار سلبية أو ايجابية على التوازنات الداخلية والخارجية لهاته الدول، حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلة بشل اقتصاديات وبالأخص الاقتصادية الربعية الهشة التي تعتمد بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على الإيرادات البترولية.

وقد أجمعت معظم الدراسات الحديثة أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد، حيث أظهر الواقع أن تصدير النفط لا يجعل من الدول الفقيرة دولا غنية رغم أهمية الموارد في إحداث التنمية الاقتصادية في أي بلد، هذه المفارقة زادت من اهتمام الاقتصاديين باقتصاديات هذه الدول الغنية بالموارد منذ السبعينيات وتوصلوا إلى أن ثروة الموارد الطبيعية عموما والبترولية خصوصا، يمكن أن تحد من النمو الاقتصادي على نحو ينطوي على مفارقة الوفرة أو ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية.

ولأن تقلبات أسعار البترول هي مصدر رئيسي لتقلبات الدورة الاقتصادية خاصة في اقتصاديات الدول الربعية، اتجهت الكثير من الاقتصاديات لتحليل الآليات التي تؤثر بها تقلبات أسعار النفط على مختلف سياساتها الاقتصادية، وأهمها السياسة المالية باعتبارها مقياسا حقيقيا لنجاح الدولة المعاصرة والمحرك المنظم للتوازن الاقتصادي من خلال التكيف الكمي لحجم النفقات الحكومية والتي تتأثر بدورها بحجم إيراداتها والتي تمثل الإيرادات البترولية أهم مصدر لها، وهو ما جعل العديد من الاقتصاديين يذهبون إلى أن تعرض الاقتصاد لتقلب الاسعار يجعل السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية، أي وجود علاقة ارتباط قوية بين فترات تدفق رؤوس الأموال الناتجة عن صادرات الموارد والانفاق الحكومي.

كذلك الجزائر التفت حول قطاع المحروقات باعتباره قطاعا محركا وقائدا للاقتصاد من خلال ما يوفره من إيرادات مالية خاصة أثناء ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، وارتفاع حجم الصادرات البترولية مقارنة بالصادرات خارج نطاق المحروقات التي بقيت مستقرة عند مستويات منخفضة، حيث أن هيكل الاقتصاد الجزائري لم يتغير منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري بقي اقتصادا يعتمد أساسا على إنتاج و تصدير النفط وقلة تنوعه الاقتصادي وضعف أدائه خارج المحروقات رغم تعدد وتعاقب

الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال الواقع الذي ميّز الاقتصاد الجزائري يتضح أن توازنات الاقتصاد الجزائري رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية. وتأسيسا لما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تكون لتقلبات أسعار البترول في الجزائر آثار على كل من سياسة الانفاق الحكومي ومستوى سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار؟

الأسئلة الفرعية

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي نوجزها فيما يلي:

- 1- ما هو موقع القطاع البترولي في الاقتصاد الجزائري؟
- 2- هل يعاني الاقتصاد الجزائري من العلة الهولندية؟
- 3- هل السياسة المالية في الجزائر تعمل في اتجاه الدورات الاقتصادية أم عكسها؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- يعاني الاقتصاد الجزائري من العلة الهولندية.
- 2- السياسة المالية في الجزائر تعمل في اتجاه الدورات الاقتصادية.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

هناك مجموعة من المبررات لاختيارنا موضوع الدراسة، ونذكر أهمها فيما يلي:

- موضوع أسعار البترول يتميز بالتغير السريع والمستمر وبالتالي فإن الخوض فيه يجذب كل شخص يواكب التغير وبيحث عن الجديد لفهم العلاقات التي تسيّره وتضبطه.
- علاقة الموضوع الوثيقة بالواقع الاقتصادي المعاش بالجزائر باعتباره بلدا منتجا ومصدرا للبترول، وأغلبية عوائده المالية متأتية من الصادرات النفطية.
- يندرج ضمن المواضيع الحديثة نسبيا والمتجددة بتجدد الصدمات البترولية في الأسواق العالمية، فهي من المواضيع التي أثّرت حولها نقاشات مستفيضة على المستوى العالمي، لكن تبقى المكتبة العربية تعاني من شح في البحوث والدراسات العلمية في هذا المجال بالنظر إلى أهميته.
- كسبب شخصي فهو السؤال الذي لطالما راودني حول المفارقة التي نشهدها في الاقتصاد الجزائري كونه بلدا غنيا بالموارد الطبيعية واستفاد من دخول رؤوس أموال ضخمة خلال السنوات السابقة، وبالمقابل عجز عن تجسيد تنمية اقتصادية والارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال بحثنا إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف بظاهرة العلة الهولندية التي تعاني منها أغلب الدول النفطية وتأثيرها على سعر الصرف الحقيقي.
- تقديم أدبيات حول أداء السياسة المالية وتأثيرها بتقلبات أسعار البترول
- اختبار مدى معاناة الاقتصاد الجزائري من العلة الهولندية.
- الحكم على مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الآثار التي تخلفها التقلبات في أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وتوازنته، ومدى تعرضها لنقمة الموارد البترولية.

وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية البترول في الاقتصاديات الحديثة، لكونه السلعة الأساسية في سوق المبادلات العالمية، وكونه سلاح ذو حدين في يد صانعي القرار بالدول المنتجة التي قد تستغل مداخله كنعمة تجعل منها مصدرا لتحقيق النمو والرفاه الاقتصادي أو العكس. وتزداد أهمية هذه الدراسة خصوصا بعدما عرفه العالم في هذه الفترة من تضارب وتخوف لما سيحدث نتيجة الانخفاض الغير المسبوق لأسعار البترول في أواخر سنة 2014 والمتواصلة إلى يومنا هذا.

حدود الدراسة

نتوقف حدود دراستنا في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017 من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من سياسة الانفاق الحكومي ومستوى سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري.

منهج البحث

للإحاطة والإلمام بالجوانب والعناصر المتعلقة بموضوع البحث، وتحديد أبعاد المشكلة على العموم بغية الوصول إلى نتائج تقرينا من حل إشكالية البحث، استندنا للمنهج الوصفي في دراستنا للجانب النظري، وانتهج المنهج التحليلي باعتماد المنهج الكمي من خلال الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري.

تقسيمات الدراسة

وبغرض الإحاطة بإشكالية الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوة من بحثنا هذا فقد قمنا بتقسيم عملنا إلى فصلين: الأول نظري تحت عنوان الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة، والثاني دراسة تطبيقية لموضوع البحث.

تضمن الفصل الأول ثلاثة مباحث: المبحث الأول قدمنا فيه المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة، حيث تناولنا كلا من تقلبات أسعار البترول، والعلة الهولندية، ودورية السياسة المالية؛ المبحث الثاني خصص لتبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة في الفكر الاقتصادي؛ أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل بعض الدراسات السابقة التي تناولت أو لها علاقة بموضوع دراستنا.

أما الفصل الثاني فيحتوي على الدراسة التحليلية والقياسية لتأثير تقلبات أسعار البترول على الانفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري خلال فترة الدراسة، محاولة منا لتقدير إلى أي مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بنقمة الموارد البترولية. وكان ذلك ضمن ثلاثة مباحث: الأول قدمنا فيه تمثيلا بيانيا وتحليلا لتطور متغيرات الدراسة؛ المبحث الثاني قدمنا فيه الجانب النظري القياسي؛ أما المبحث الثالث والأخير من الدراسة التطبيقية فتناول تحليلا لنتائج الدراسة القياسية ومدى استجابة الانفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري لتقلبات أسعار البترول.

تمهيد

يصر البترول على تصدر قائمة الأحداث العالمية بين الحين والآخر، فهو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، وقد حافظ على أهميته رغم كل محاولات الدول الكبرى التقليل من الاعتماد عليه، بل وزاد الطلب العالمي عليه وأصبح عنصراً مهماً ومؤثراً في تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية، فعلى الصعيد الاقتصادي تشكل تقلبات أسعار البترول خطراً حقيقياً على النمو الإقتصادي لكثير من دول العالم والجزائر بوجه الخصوص على اعتبارها دولة ريعية بامتياز.

الإقتصاديات الريعية تواجه صدمات نفطية تؤثر على مختلف الجوانب الإقتصادية سواء السياسة المالية أو النقدية وباقي القطاعات الإنتاجية، وهذا راجع لارتباط مداخلها بمصدر واحد مهدد بالانحسار والزوال، محولا تلك النعمة التي وهبها الله لها إلى نقمة جعلتها تدور في دوامة اللاتقدم الإقتصادي، عكس العرف القائل "أن العثور على كنز هو ضمان لمستقبل سعيد"¹. لذا جاءت نظرية العلة الهولندية لتفسير الآثار السلبية للارتفاع الكبير في أسعار صادرات الموارد الطبيعية وخاصة البترول؛ كذلك الطابع الدوري للنشاط الإقتصادي لهذه الدول الراجع في الغالب إلى تقلبات أسعار البترول والتي تؤدي إلى دورية سياستها المالية التي تشكل خطراً على الاستقرار الإقتصادي للبلد.

سنحاول في هذا الفصل استعراض الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول نقدم من خلاله الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة؛ والمبحث الثاني نوضح فيه العلاقة بين هاته المتغيرات؛ أما المبحث الثالث فنستعرض فيه الأدبيات التطبيقية من خلال عرض الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.

¹ - أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص194.

المبحث 1: المفاهيم النظرية

تعتبر تقلبات أسعار البترول والعلة الهولندية ودورية السياسة المالية من أهم المواضيع التي لا بد من الوقوف عليها ودراستها من خلال التمحيص والتوسع في الجانب النظري لها، لذلك نجد الاقتصاديين في البلدان المتقدمة والنامية -وبالأخص الدول الريعية- على حد السواء يولونها اهتماما كبيرا، وهو ما سنعرضه في هذا المبحث من دراستنا من خلال ثلاث مطالب: المطلب الأول يركز على الأدبيات النظرية لتقلبات أسعار البترول، والثاني حول متغير العلة الهولندية، أما المطلب الثالث فيدرس دورية السياسة المالية.

المطلب 1: تقلبات أسعار البترول

يعتبر البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، ولا يزال في المقام الأول بل وتعمقت مكانته كمورد اقتصادي استراتيجي حيوي في كل دول العالم، وأصبح الاقتصاد البترولي موضع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية، إذ عملت على معرفة وتحليل مختلف جوانب هذه المادة الأولية وأهميتها وتسعيرها للتمكن من عرضها في السوق. ومن خصائص السوق البترولية أنها غير محكومة بقوانين السوق فقط، فالتغيرات المستمرة التي تشهدها أسعار البترول عالميا توحى بعدم الاستقرار وأن هاته السوق تتحكم فيه العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية وغيرها.

وعليه سيتم التعرض في هذا المطلب إلى ماهية البترول والسعر البترولي في الفرع الأول، بالإضافة إلى تقلبات أسعار البترول والعوامل المؤثرة فيها وهو ما أدرج في الفرع الثاني.

الفرع 1: ماهية البترول والسعر البترولي

تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بهاته المادة السحرية التي غيرت مجرى حياة البشرية، وهذا يرجع إلى الأهمية الكبيرة التي تضاهي أهمية الذهب. وسنتطرق في هذا الفرع إلى كل ذلك في عنصرين الأول يخص تعريف البترول وأهميته والثاني يوضح أسعار البترول المختلفة والتسعيرة البترولية.

1- تعريف البترول وأهميته.

سنستعرض في هذا العنصر ماهية البترول من خلال تعريف مبسط له وتبيان أهميته من مختلف الجوانب.

أ- تعريف البترول

هو عبارة عن سائل كثيف وقابل للاشتعال يوجد في الطبقة العليا من قشرة الكرة الأرضية، وهو مزيج من مركبات كيميائية يحتوي على الهيدروجين والكربون. وأصل هذا المصطلح باللغة اللاتينية (petroleum) من الكلمة (Petra) وتعني الصخر والكلمة (oleum) والتي تعني الزيت بمعنى زيت الصخر¹.

ويعرف كذلك على أنه " ترسبات تحت سطح الأرض ناشئة من دفن الكتل الحيوية وتحولها خلال الأحقاب الجيولوجية الممتدة قبل 200 مليون سنة الأخيرة ويطلق عليه أيضاً مسمى الزيت الخام، كما يطلق عليه تسمية الذهب الأسود نسبة إلى الذهب فهو نقيس ونادر أما السواد فهو نسبة إلى لونه، أما مصطلح النفط فهو كلمة ذات أصل فارسي مشتقة من المصطلح "نافاتا" والتي تعني قابلية السريان، أطلقها البابليون والآشوريون على البترول لكونه مادة سائلة².

ب- أهمية البترول

يحتل البترول أهمية ومكانة متميزة، كسلعة ضرورية في تطوير وتقديم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر تنعكس على جوانب أربعة رئيسية نوجزها فيما يلي:

– الأهمية الطاقوية:

تشكل الطاقة عاملاً أساسياً من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال، ويعتبر البترول لحد الآن المصدر الأساسي للطاقة في العالم محتلاً بذلك حصة الأسد كونه الأوفر والأسهل والأفضل³.

¹ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكالة الطاقة الدولية، دليل إحصاءات الطاقة، لوكسمبورغ، 2005، ص 73.

² حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 70.

³ أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 91.

سيبقى العالم معتمدا على البترول كمصدر للطاقة، ويحظى بالامتياز عن باقي المصادر، ليس فقط لكونه مصدرا مهما واستراتيجيا، ولكن لأنه الطاقة الأرخص والأقل كلفة من بين مجموعة من المصادر الطاقوية البديلة.¹

- الأهمية الصناعية:

تعتمد الصناعة بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على النفط، فلا يمكن لها الاستمرار والازدهار والتقدم بدونها، هذا الأخير لا يعتبر مصدرا للحرارة والطاقة المحركة للآلات فحسب وإنما مادة أولية في الصناعة الكيماوية.²

البترول هو الوقود الأساسي لتشغيل الآلات في المعامل، ويوفر أيضا مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عملها، كما أنه أساس لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضا مثل المنظفات الصناعية كالفينول والمطاط الصناعي (Caoutchou) ويدخل الكبريت المستخلص من البترول في كثير من الصناعات: صناعة الأسمدة والحريز الصناعي وعملية تنقية السكر، كما يستعمل البترول كمادة أولية لإنتاج الكيمائيات العضوية وغير العضوية.³

- الأهمية الاقتصادية والتجارية:

تتجلى الأهمية الاقتصادية والتجارية للبترول في آثار التغيرات في أسعاره على المتغيرات الاقتصادية للدول سواء كانت مصدرة أو مستهلكة له، ويمكن توضيح هاته الأهمية في النقاط الآتية:⁴

- إستهلاك مادة النفط يعتبر أهم أنواع الطاقة الذي يُدير عجلة الاقتصاد العالمي وعليه يركز التقدم الصناعي العالمي ونموه؛
- تحقيق فوائض مالية طائلة لدى الدول المنتجة ولدى الشركات البترولية العالمية، مما يجعل النفط مصدرا من مصادر تمويل الاستثمارات على المستوى الدولي؛

¹ - ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر-2015
1973، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص 27

² - أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص ص 91 92

³ - وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 70

⁴ - ميلود بورحلة، مرجع سبق ذكره، ص 28

- العائدات البترولية تشكل قوة شرائية تشغل اقتصاديات الغرب، خاصة وأن غالبية البلدان العربية مازالت تعتمد على الواردات في تغطية الاستهلاك؛
- أصبح النفط في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بـ 35% من مجموع النفط المستهلك في العالم؛
- أدى الطلب المتزايد واللامتناهي على النفط ومشتقاته إلى تطور الحركة التجارية الدولية بسرعة ملحوظة، خاصة في لندن والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية واليابان؛
- الأرباح الطائلة التي تحققت الشركات المتعددة الجنسيات سواء من الاستثمار في مجال البتروكيماويات أو من المتاجرة في أكبر الحصص من النفط بعد بيعه لعدد كبير من الدول؛
- التجارة في النفط تشكل مورداً مالياً بالغ الأهمية، لما يوفره من العملة الصعبة، خاصة إذا كانت الدولة أحادية التصدير، ولطالما اعتمدت عليه الدول في صناعة الاستراتيجيات التنموية باعتباره قطاعاً قائداً.

- الأهمية السياسية:

أجمع الخبراء على أن البترول لا يزال البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة من النواحي الاقتصادية والفنية... إلخ. وهذا ما جعل الصراع عليه يحتدم بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليه، فمن أراد أن يمتلك قراره وييسر سيطرته على العالم اليوم لا بد أن يحصل على الاستقلال التام من حيث الطاقة وهذا لن يتحقق حتى يتم إيجاد مصدر دائم للبترول.

أصبح البترول العامل الأساسي المؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وأصبح أيضاً يستخدم كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية¹.

ويمكن استخدامه كوسيلة للضغط السياسي الاقتصادي على أي دولة من الدول في إقليم جغرافي معين، فهو سلاح ذو حدين يمكن استعماله لتحقيق أهداف أو غايات محددة ضمن فترة معينة أو مفتوحة فمثلاً استخدم العرب سلاح النفط عام 1973 كسلاح اقتصادي وسياسي ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا لدعمهما السياسة الصهيونية العدوانية تجاه الوطن العربي وكان له مفعول قوي، وعلى النقيض

¹ - وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 74.

من ذلك استخدم سلاح النفط كعقاب سنة 1991 ضد العراق إثر حرب الخليج الثانية من النواحي الاقتصادية الداخلية وتجميد أو شل العلاقات الخارجية مع العديد من الدول العربية والأجنبية¹.

لكن الغرب نجح جزئياً في تطبيق فكرة الإطاحة بالأوبك من داخلها، عن طريق فرض ضغوط وتهديدات وترغيبات لعضو أو أكثر في داخل التنظيم لزيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار، الأمر الذي أوجد مساحة من التنفس في مشكلة الطاقة العالمية وهناك أكثر من مثال على ذلك ما حدث بين إيران وفرنسا منذ منتصف السبعينات وتكرر هذه العلاقة الخاصة والمميزة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ومن العلاقات الخاصة المشاهدة أيضاً علاقة المملكة المتحدة (بريطانيا) بفرنزويلا؛ هذه العلاقات الخاصة تتجه كلها إلى إضعاف «قوة النفط» الموحدة واستمرار نظام الاقتصاد العالمي لخدمة الدول الصناعية الغنية².

وبناء على ذلك فإن النفط سلاح متعدد الاستخدامات والأهداف فهو نعمة ونقمة في آن واحد، ويبقى المسبب الأهم لأغلب الحروب بغية السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها³.

2- أسعار البترول والتسعيرة البترولية

يعتبر البترول أهم نشاطات الصناعة النفطية لذا تلجأ الأطراف الفاعلة والمكونة للسوق إلى وضع تسعيرة لمختلف أنواع النفط والتي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع ولهذا سنتطرق فيما يلي إلى أنواع أسعار البترول والتسعيرة البترولية في الأسواق العالمية.

أ- أسعار البترول

يعرف السعر البترولي على أنه "تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة، وهذه القيمة تتأثر بعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية..."⁴

1 - أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 93.

2 - محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية- وجهة نظر عربية-، الإصدار 52، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص ص 174 175.

3 - أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 93.

4 - ميلود بورحلة، مرجع سبق ذكره، 12

عند تناول موضوع تقلبات أسعار البترول لا بد من التطرق إلى أنواع أسعار البترول، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث أن كل مصطلح سعري يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع نذكر¹:

- **السعر المعلن**: يقصد به سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- **السعر المتحقق**: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري. ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات إذ عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة أوبك، أو أبك أو الدول الأجنبية الأخرى؛

- **سعر الإشارة**: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث و بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين. إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965 ؛

- **سعر الكلفة الضريبية**: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية. إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة؛

- **السعر الفوري**: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريه وبصورة أنية؛

¹- بوجمعة قويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 62 63.

ومن الأسعار النفطية المتعامل بها دوليا ووطنيا إضافة إلى ما سبق ذكره، الأسعار الآتية¹:

- **الأسعار الآجلة:** تتمثل في الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة؛
- **السعر الاسمي:** يعني القيمة النقدية للبرميل من النفط الخام معبرا عنه بالدولار الأمريكي؛
- **السعر الحقيقي:** يمثل القيمة الحقيقية للسعر الاسمي أي هو السعر بعد خصم نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملة الرئيسية المتداولة²؛
- **سعر التحويل:** هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات التابعة للشركة الأم، أو انتقال النفط من نشاط نفس الشركة كالإنتاج و النقل و التكرير في إطار نفس الشركة³؛
- **السعر الارجاجي:** ويعني سعر برميل النفط الخام محددًا في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى برميل الأوبك أو البرميل المركب؛
- **سعر البرميل السورقي** وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترّب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية، وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي يبيعها المستثمرون ويتداولونها بين المضاربين⁴.

¹ - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار حياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص 104.

² - فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1992، ص 104.

³ - سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 1999، ص 193.

⁴ - نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 105

ب: تسعير البترول

تسعير برميل البترول الخام ليس بالأمر السهل، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط الآتية:¹

- تم اختيار مزيج بترول حقل برنت في بحر الشمال كخام قياس لمنتجات أوروبا وإفريقيا، وبترول غرب تكساس الوسيط كخام قياس لمنتجات أمريكا الشمالية والجنوبية، وخام بترول دبي كخام قياس لمنتجات قارة آسيا.

- تشمل المواصفات التي يقارن بها، أي بترول في العالم بخام القياس المعتمد على الفرق في كل من الكثافة حسب معيار معهد البترول الأمريكي، ونسبة الكبريت، ورقم المحتوى الحمضي الكلي، وبالتالي فإن أي خام يتفوق على خام القياس في المواصفات الثلاثة المذكورة أعلاه يعطى سعرا أعلى من سعر خام القياس المدرج في البورصة والعكس صحيح، كما أن أسعار البيع قد تختلف عما يتم حسابه رياضيا، وذلك لأمر ومتغيرات كثيرة.

إن الزيادة في سعر البترول يجب أن تتناسب مع نسبة التضخم العالمي، وألا تكون كبيرة ومفاجئة تريك الاقتصاد العالمي وتعود سلبا على المنتجين والمستهلكين معا.

- يتم تسعير باقي خامات البترول في العالم حسب الموقع الجغرافي ومدى اختلافه عن مواصفات خام القياس المعتمد.

- يتم تسعير خامات القياس الثلاث في البورصات العالمية في نيويورك ولندن وسنغافورة، حسب العرض والطلب.

الفرع 2: تقلبات أسعار البترول

ينظر إلى سوق المحروقات على أنه سوق غير مستقر بسبب ما تتعرض له أسعار البترول خاصة من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا. وقد شهد سوق البترول العالمي من السبعينيات إلى يومنا هذا عددا من الأزمات السعرية، على غرار ما حدث سنة 1973 و1979 و1986 و1998 و2008²

¹ - سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 107

² - محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2013، ص 202.

وآخرها أزمة 2014 والتي تميزت بهبوط حاد في أسعار البترول لأقل من 50 دولار للبرميل؛ حيث ينطوي عدم استقرار أسعار النفط على عدد من الأسباب والعوامل الخارجية.

1- تعريف تقلبات أسعار البترول

يقصد بها إلى أي مدى ترتفع أو تنخفض الأسعار خلال فترة من الزمن. ففي سوق كفاء، تعكس الاسعار الظروف الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تغير في كل من العرض والطلب ومحدداتهم¹.

وتعتبر أسواق النفط من أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط؛ ومن جانب العرض أيضا تتطلب زيادة الطاقات الانتاجية فترات زمنية طويلة وتدفقات استثمار عالية تتوفر في ظل أسواق مستقرة².

2- العوامل المؤثرة على أسعار البترول

غالبا ما تكون التقلبات في أسعار البترول ناتجة عن اختلال توازن العرض والطلب، لذا فمن الضروري معرفة تلك المحددات والعوامل التي تسببت ولا زالت تتسبب في هز أسعار البترول منذ السبعينيات إلى يومنا هذا.

أ - العوامل المحددة للطلب العالمي للنفط: ومن بين أهم هاته العوامل نذكر: ³

- النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي: يعتبر النفط عاملا أساسيا لتحقيق معدلات النمو المرجوة من جهة وبالجهد المقابلة فإن تحقيق معدلات نمو عالية تزيد من الطلب على هذا المورد؛
- سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار المواد الطاقوية البديلة: توجد علاقة عكسية بين الطلب وسعر البترول، فارتفاع أسعار البترول الخام ستسبب في انخفاض الطلب عليه، وستلجأ دول إلى احتياطاتها النفطية.

¹- أميرة إدريس ، مرجع سبق ذكره، ص139

²- شريفة بالشعور، أثار تغيرات اسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1980 الى 2011، مذكرة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والاعمال، كلية ادارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، الاردن، 2012، ص22

³- أميرة ادريس، مرجع سبق ذكره، ص ص101-105

هذا الارتفاع في الأسعار ينجر عنه ارتفاع في أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى الطويل ما ينتج عنه انخفاض في الطلب عليها وعلى السلع المكملة للمنتجات النفطية وبالتالي على البترول الخام.

كذلك الطاقات البديلة لها تأثير كبير على الطلب النفطي فانخفاض أسعارها سيؤدي إلى زيادة الطلب عليها واحلالها مكان النفط؛

-**النمو السكاني ومتوسط دخل الافراد:** أكدت النظريات الاقتصادية على وجود علاقة طردية وقوية بين الطلب على المنتجات النفطية والزيادة في النمو الديمغرافي.

كذلك متوسط دخل الأفراد يعتبر عاملا جوهريا في تحديد الطلب النفطي، من خلال علاقة طردية بينهما؛

- **المناخ:** يتحكم المناخ بالطلب على الطاقة النفطية فارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الطاقة الحرارية التي تعد المواد النفطية موردها الأساسي والعكس في حالة انخفاض درجات الحرارة؛

- **الاستقرار السياسي:** إن للحروب والصراعات الإقليمية تأثيرات كبيرة على أسعار النفط، ففي الحروب يزيد الطلب على النفط بشكل رهيب قصد تمويل العمليات العسكرية وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعاره. إضافة إلى أنه وخلال الحروب التي تكون أغلبها دائرة في مناطق إنتاج النفط تتوقف عمليات استخراج البترول مما يؤدي إلى قلة المعروض منه، وهذا يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعاره، مثلما حدث في حرب الخليج الأولى والثانية ومع الغزو الأمريكي البريطاني لأفغانستان والهجوم الغربي على ليبيا.

ب- **العوامل المحددة للعرض العالمي للنفط :** يتأثر العرض النفطي بعدة عوامل يمكن توضيحها

في النقاط الآتية:

-**الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية؛

-المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول؛¹

-الطلب النفطي: العلاقة القوية التي تربط كلا من العرض والطلب تظهر ملامحها من خلال عامل السعر، فزيادة الطلب النفطي سيؤدي الى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة في الرفع من معدلاتها الانتاجية وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب على السلع فهذا يعني أن المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض سعرها والذي سيتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة والعكس بالنسبة للدول المستوردة والتي ستحاول الاستفادة من هذا الانخفاض فترفع من طلبها الموجه للاستهلاك والتخزين الاستراتيجي؛

-العوامل الاستراتيجية: تتمثل في القرارات التي تتخذها الدول داخل منظمة الأوبك وخارجها والتي لها تأثير جد كبير على المعروض النفطي، ومثال ذلك الحظر النفطي المساند للقضية الفلسطينية سنة 1973؛

-سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار مواد الطاقة البديلة: ارتفاع أسعار النفط الخام سيتسبب في الرفع من معدلات العرض وذلك رغبة من المنتجين في الاستفادة من هذه الزيادة لتحقيق عوائد مالية معتبرة. غير أن هذه الزيادة في العرض ستؤدي إلى كثرة توفره في السوق مسببة في الأخير انخفاض أسعاره، ليعود التوازن من جديد.

أما تأثير الزيادة في أسعار النفط فقد يكون إيجابيا على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى القصير كونه سيكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الإنتاج والتي ستتسبب في ارتفاع أسعارها هي الأخرى، هذا التأثير قد يصل الى السلع المكملة للمنتجات النفطية والتي سترتفع أسعارها بسبب ارتباطها الوثيق بالمنتجات النفطية.

السلع البديلة أو الطاقات الخضراء هي الأخرى قد يكون لها تأثير كبير على العرض النفطي كونها منافس قوي قد يهدد الطاقة النفطية، فانخفاض أسعارها سيؤدي الى زيادة الطلب عليها واحلالها مكان النفط، ولكن هذا مستبعد حاليا كون تكلفتها تعد جد مرتفعة مقارنة بالطاقة النفطية ولا تزال تمثل نسبة جد صغيرة في توليد الطاقة.²

¹ - سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، مدرسة الدكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص 33

² - أميرة ادريس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-105.

-العوامل الجيوسياسية: تلعب دوراً هاماً ومؤثراً على العرض النفطي ومنه على أسعار النفط، فالتوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والتي تهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، لها الأثر الأكبر على الكمية المعروضة من النفط والتي تتسبب هي الأخرى في الرفع من أسعاره؛

-العوامل المناخية: والتي كانت لها حصة في التأثير في الكمية النفطية المعروضة وترتبط بتقلبات فصول السنة وموسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة كالتخوف من زيادة قوة الإعصار وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، وإغلاق وحدات مصافي النفط الأمريكية و" إعصار كترينا و أمبرتو "الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية؛

-أسعار الدولار الأمريكي: والتي تسببت هي الأخرى في العديد من الفترات في التأثير على المعروض النفطي فهبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة أوبك ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج.¹

1 - فطيمة لبعل، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2017، ص 77.

المطلب 2 : العلة الهولندية.

تشير معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على الدول النفطية، أن هذه الأخيرة تعاني من ضعف في النمو الاقتصادي بالرغم مما تتوفر عليه من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، إلا أن هذه الإمكانيات قيدت فرص تحقيق النمو والإقلاع الاقتصادي، وقد تبين أن نعمة الموارد الطبيعية في هذه البلدان تحولت إلى نقمة، وهو ما يطلق عليه الخبراء الاقتصاديون بظاهرة العلة الهولندية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال تبيان ماهية هاته الظاهرة وكذا التفسيرات الاقتصادية لها.

الفرع 1: تعريف العلة الهولندية وتاريخها.

اختلفت المصطلحات التي أطلقت على هذه الظاهرة كالعلة الهولندية، العلة الريعية، نقمة الموارد الطبيعية أو لعنة الموارد الطبيعية والتي تصب في معنى واحد وسنضمن هذا الفرع مفهوم العلة الهولندية وجذورها التاريخية.

1- تعريف العلة الهولندية

إن مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 - 1950، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي البذخي، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نزوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي. وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ 30 عاما بالضبط، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة (The economist) البريطانية في 1977/11/26¹.

يستخدم الصحفيون أحيانا مصطلحي المرض الهولندي ولعنة الموارد بشكل تبادلي للإشارة إلى كل المصاعب التي يمكن أن ترتبط بصادرات الموارد؛ بالنسبة لعلماء الاقتصاد لمصطلح المرض الهولندي تعريف أضيق وأكثر تحديدا: أنه العملية التي تسبب طفرة في قطاع الموارد الطبيعية لبلاد ما وتحدث انخفاضا في قطاعيه الصناعي والزراعي.²

¹ - مايع شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، الإصدار 15، جامعة الكوفة، العراق، السنة 2010، ص ص 5 و 6.

² - مايكل روس، ترجمة نحمد هيثم نشواتي نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014، ص 91

ومن أبرز المنظرين الذين خاضوا في هذا الموضوع نجد كل من: (1984) S.Van Wijnbergen و

(1984) W.Max Corden و (1982) J.Petter Neary إضافة إلى أعمال الاقتصادي (1976) R.Gregory¹

في هولندا، ونتيجة ارتفاع حصيلة الموارد الطبيعية ارتفعت قيمة العملة المحلية، مما جعل السلع الهولندية المنتجة غالية الثمن ، في حين أصبحت السلع المستوردة رخيصة في نظر المواطن الهولندي مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات الهولندية في الأسواق العالمية وبالتالي انعكس سلباً على القطاع الخارجي، والمحصلة النهائية لهذا الوضع تردي النشاط الإنتاجي وخاصة القطاع الصناعي، ولذلك يطلق على هذه الظاهرة وصف "اللاتصنيع"، وفي ظل هذا العزوف عن الإنتاج وهذا الاضمحلال للنشاط الصناعي تنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة . ولا يتورع العمال عن المطالبة باستحقاقات العجز والإعاقة وسط ارتفاع أسعار الصرف الأمر الذي جعل الاقتصاديين يحذرون من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية لأنه يخلق أوطاناً غنية ومواطنين فقراء، وهذا هو جوهر الإصابة بالمرض الهولندي²

وتتلخص ظاهرة المرض الهولندي بأنها الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل والناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة، أو الارتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية الموجودة، وهو ما سيؤدي إلى آثار وخيمة على القطاعات الانتاجية وبخاصة الأنشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي إلى تدهورها وتراجع انتاجها³ .

2- الجذور التاريخية للغة الهولندية

يمكن القول أن الأعراض الأساسية للمرض الهولندي لوحظت أول مرة في القرن التاسع عشر عقب استعمار حمى البحث عن الذهب في كاليفورنيا عام 1849 وفي أستراليا عام 1851، وقد تتبأ بعواقب الهجمة على الذهب الخبير الاقتصادي الأيرلندي جون إليوت كيرنز⁴ .

وفي بدايات القرن العشرين كانت تلك الظاهرة في الاقتصاد الهولندي نتيجة اكتشاف النفط والغاز والذي نسبوا إليها ظاهرة المرض الهولندي بشكل خاص.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان تلك الظاهرة نتيجة اكتشاف النفط والغاز في أراضيها.

¹ - فاطمة الزهراء بوش ، سميرة خندق ، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريفية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال

JFBE، العدد 4، ديسمبر 2017، الجزائر، ص 269

² - مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص6.

³ - يوسف علي عبد الاسدي، ميثم عبد الحميد روضان، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي،

مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 37، جامعة البصرة، العراق، 2014، ص 40

⁴ - مايكل روس، مرجع سبق ذكره، ص90

كذلك ظهرت تلك الأعراض في أفريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بسبب ما وهبته الطبيعة من ثروات سخية من الطاقة الهيدروكربونية وخاصة في إقليم (دلتا نهر النيجر)، وكان اندفاع ذلك البلد للحصول على الموارد النفطية أدى إلى ظهور أعراض المرض الهولندي دون استيعاب تلك الثروات لبناء نشاط إنتاجي حديث، لتمس هاته الظاهرة الاقتصادات العربية وخصوصا البلدان النفطية منها في العقود الأربعة الأخيرة¹.

الفرع 2: النماذج المفسرة للعلّة الهولندية.

تعددت الدراسات التي تناولت تفسير وتحليل آثار ظاهرة العلة الهولندية عبر جملة من النماذج والتي سنكتفي بطرح النموذج الأساسي لكوردن و نموذج الأثر النقدي.

1- النموذج الأساسي

في دراسة قام بها (Corden) ، وضع نموذجا جديدا يشرح من خلاله ظاهرة المرض الهولندي و قد أطلق على هذا النموذج تسمية النموذج الأساسي " The Core Model " ، و ينطلق هذا النموذج من الفرضيات التالية:
أ- وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات:

- القطاع المنتعش " B: Booming Sector " والذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (المناجم والبتروكيمياويات)؛

- القطاع المتأخر " L: Lagging Sector " يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية، و يشمل كلا من قطاع المنتجات الصناعية المحلية و القطاع الفلاحي؛
- قطاع السلع غير القابلة للتبادل " N: Non-Tradeable Sector " إنتاجه ليس محل مبادلة خارجية، ويتمثل خاصة في قطاع الخدمات والبناء والنقل ومختلف المنتجات التي يصعب استيرادها وتصديرها.

ب- الاسعار المعطاة للسلع القابلة للتبادل هي خارجية، أي يتم تحديدها عالميا، فأسعارها تحدد وفق المنافسة الدولية، والسلع غير القابلة للتبادل أسعارها تحدد على مستوى السوق الداخلية وهي خاضعة للعرض والطلب؛

ج- الاعتماد على القيم الحقيقية واستبعاد الاعتبارات النقدية؛

د- اعتبار ان مداخل الدولة تتساوى دائما مع الانفاق، وعليه فإنها دائما في حالة توازن؛

هـ- عدم وجود اختلالات في أسواق السلع الأساسية أو عوامل الانتاج، والأجور الحقيقية على وجه الخصوص فهي مرنة تماما، مع ضمان الحفاظ على العمالة الكاملة في جميع الأوقات².

¹- مايج شيبب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² أميرة إدريس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 206 207.

وقد درس (Corden) أثر الانفجار (boom) في القطاع المنتعش (B) على القطاعات الاقتصادية الأخرى ويكون هذا الانفجار نتيجة:

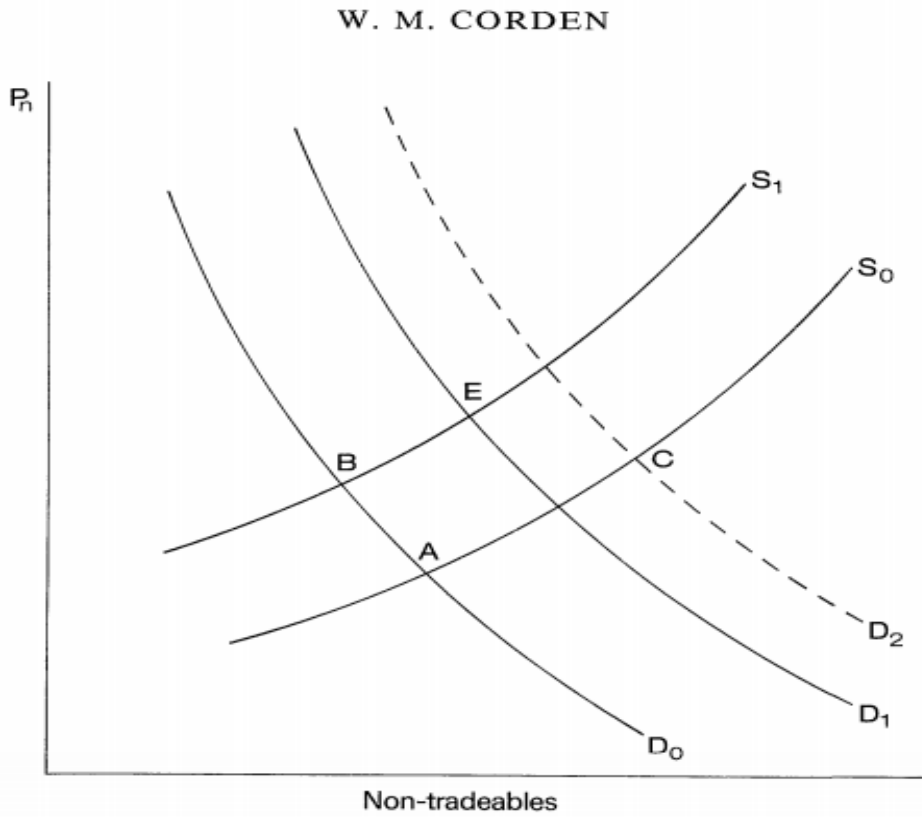
أ- التقدم التكنولوجي الخارجي الذي يمس القطاع B والمحدود في البلد المعني ؛

ب- اكتشاف مهم لموارد طبيعية جديدة؛

ج- ارتفاع أسعار المنتجات المصدرة من القطاع (B) في السوق العالمية¹.

ويمكن توضيح النموذج الأساسي الذي وضعه كوردن في الرسم البياني الممثل في الشكل (1-1)

الشكل رقم 1: النموذج الأساسي لكوردن



Source: Corden, M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics, 1984, p361

¹ - Jean-Philippe Koutassila, **Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun**, Document de travail N° 24, Centre d'économie du développement, Université Montesquieu-Bordeaux IV – France, p9

يمثل المحور العمودي P_n أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري N المرتبطة بأسعار L والمحور الأفقي يمثل السلع الغير تبادلية، أما المنحنيات فمنحنى S يمثل عرض N و D دال على الطلب على N عندما يكون الإنفاق دائماً مساوياً للدخل¹.

يدرس هذا النموذج الآثار الاقتصادية لتوسع القطاع المنتعش من استغلال الموارد الطبيعية-المتاحة-، أين حددها في أثرين مهمين وهما:

أ- أثر الإنفاق Spending Effect:

نتيجة للانعكاش في قطاع الموارد B يتم إنفاق جزء من مداخله الاضافية على قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري (قطاع السلع غير القابلة للإتجار) N ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها نسبة إلى سعر السلع التبادلية. هذا الارتفاع الحقيقي للأسعار سيقود الموارد للانتقال من القطاع المنتعش B والقطاع المتأخر L الى قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري N ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في القطاع المتأخر L وتفاقم الوضع فيه.

يظهر أثر الإنفاق في الشكل رقم 1-1 في تحويل منحنى الطلب من D_0 إلى D_1 ، وبالتالي رفع P_n ، مما يؤدي إلى سحب الموارد من القطاع المتأخر L إلى قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري N ².

وبتعبير آخر، أثر الإنفاق يحدث عند زيادة الدخل بسبب ارتفاع أسعار مصدر طبيعي (البتترول مثلا) فان ذلك لن يؤثر على أسعار السلع التجارية لكونها تتحدد وفق الأسعار العالمية إنما ستؤثر على ارتفاع السلع غير القابلة للتداول لكونها تتحدد في السوق المحلي، لذلك فان أسعار هاته الأخيرة ستزيد مقارنة بأسعار السلع التجارية (سعر الصرف الحقيقي) وسيؤدي هذا الارتفاع في الأسعار إلى رفع تكلفة الإنتاج المحلي و هو الأمر الذي سيشجع هذا النوع من الإنتاج على حساب إنتاج السلع التجارية³.

ب- أثر حركة الموارد Resource movement effect:

يؤدي الازدهار في القطاع المنتعش B إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل. ومع ثبات مستوى الأجر في القطاعات القابلة للتبادل التجاري، سيرتفع الطلب على العمل في القطاع B ، ما يؤدي إلى انتقال عنصر العمل وخروجه من القطاعين L و N .

¹ - W. M. Corden, *Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation*·Oxford Economic Papers ·New Series , Vol 36 , Nov.1984 , P 360

² - W. M. Corden, op.cit, p 360.

³ - بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات -حالة الجزائر نموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، 2012، ص91

وحسب (Corden) ، فهذا الأثر ينقسم الى جزئين¹:

- حركة العمالة من القطاع L نحو القطاع B تؤدي إلى انخفاض ناتج القطاع المتأخر L، حيث تسمى هذه الحالة اللاتصنيع المباشر (direct de-industrialisation) لأنها لا تتطوي على سوق القطاع الغير تبادلي N، وبالتالي عدم تسبب N في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.
- كذلك هناك تحول اليد العاملة من القطاع N نحو القطاع المنتعش B بسعر صرف حقيقي ثابت، وفي هذه الحالة يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من S_0 إلى S_1 وبالتالي خلق طلب إضافي على سلع القطاع N يضاف للطلب الناتج عن أثر الإنفاق وبالتالي سيجلب حركة إضافية من العمل من L إلى N، لينتج ما يسمى باللاتصنيع غير المباشر (Indirect de-industrialisation).

من ناحية التوزيع القطاعي، فإن الأثرين سيخفضان المداخل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر L وهذه المشكلة الرئيسية للعبة الهولندية، لأن زيادة الأسعار النسبية سيصاحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها، هذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي يصعب استيرادها، أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية، ليكون من بين أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دولياً وتزايد اعتماد الاقتصاد على الاستيراد.²

2- نموذج الأثر النقدي

جاءت هذه الدراسة كواحدة من الدراسات التي تناقش فكرة المرض الهولندي، ولكن من زاوية مغايرة للنماذج السابقة وهي كالتالي³:

افترض هذا النموذج أن ازدهار الصادرات السلعية يؤدي عادة إلى ارتفاع في التقدير الحقيقي للعملة المحلية، وزيادة إنتاج السلع غير القابلة للتداول وتراجع في الإنتاج والعمالة من بقية القطاعات أي غير مزدهرة الى القطاع القابل للتداول. رغم ذلك، فازدهار الصادرات السلعية يمكن أيضاً أن يكون له آثار نقدية هامة في المدى القصير، والتي ستمتد الى سعر الصرف الحقيقي. فهذا النموذج يشدد على آثار التغيرات في السعر التصديري للسلع الأساسية على خلق النقود والتضخم.

¹ - W. M. Corden, op.cit, p 361.

² - أميرة إدريس ، مرجع سبق ذكره، ص210

³ - Sebastian Edwards, **Commodity Export Boom and the Real Exchange Rate: the Money Inflation Link** ،National Bureau of Economic Research ،Cambridge, October 1985, PP 2,8,22 .

أما الفرضيات التي قامت عليها النظرية فقد تمثلت في:

- اقتصاد صغير سائر في طريق النمو؛
- عدم وجود اسواق مالية محلية، وفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال؛
- تكون الاقتصاد من جانبين نقدي وحقيقي.

من الجانب النقدي، يظهر النموذج أن الطفرة في صادرات السلع الأساسية سوف تولد عادة زيادة على المدى القصير في خلق النقود والتضخم وارتفاع حقيقي في سعر الصرف، أما من الجانب الحقيقي فقد أوضح أن تأثير انتعاش القطاع المصدر ينتقل بواسطة أثري حركة الموارد والانفاق.

وقد توصل في الاخير الى أن الأثر النقدي يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف تنافسية القطاع المصدر، وفي حالة نظام صرف ثابت فإن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف يصحبه انخفاض في المستوى العام للأسعار، أما في حالة نظام صرف مرن فيصاحبه نمو في معدل التضخم.

المطلب 3: دورية السياسة المالية.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مختلف السياسات المشكلة للسياسة الاقتصادية للدول لأنها تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في المحافظة على استقرار الاقتصاد القومي وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة تقلباته. وتكون تقلبات الدورات الاقتصادية أكثر وضوحا في الدول الريعية وبالأخص النفطية، حيث يميل الدخل الناتج عن تلك الموارد إلى الهيمنة على الدورة الاقتصادية.

ويختلف أداء السياسات المالية من دولة إلى أخرى، إذ يمكن أن يكون محايدا أو عكسيا كما قد تكون السياسة المالية المنتهجة دورية وهو السائد في الدول النامية.

وسنستعرض في هذا المطلب ماهية السياسة المالية الدورية ومختلف الاتجاهات التفسيرية لانتهاجها وأهم المؤشرات الاقتصادية لها.

الفرع 1: ماهية دورية السياسة المالية.

على مدار العشرين سنة الماضية، كان السلوك الدوري للسياسة المالية محط أنظار العديد من المنظرين والباحثين، سنقدم في هذا الفرع تعريفا للسياسة الدورية وكذا طرح ثلاثة اتجاهات تفسيرية لمسبباتها.

1: تعريف السياسة المالية الدورية.

هي سياسة مالية تتضمن أعلى نسبة إنفاق حكومي وأقل نسبة ضريبية في الأوقات الجيدة، بينما تتضمن أقل نسبة إنفاق حكومي وأعلى نسبة ضريبية في الأوقات السيئة وتسمى مثل هذه السياسة المالية بالدورية (Procyclical) لأنها تميل إلى تعزيز الدورة الاقتصادية* بمعنى آخر هي سياسة مالية توسعية (Expansionary) في الأوقات الجيدة وانكماشية في الأوقات السيئة (Contractionary)¹.

أجمع العديد من المنظرين والباحثين على اختلاف أداء السياسة المالية في الدول النامية وأدائها في الدول الصناعية، ففي حين أن السياسة المالية المتداولة في الدول الصناعية تكون إما محايدة (acyclical) أو عكسية (countercyclical)، فإنه في الدول النامية وبالأخص التي تمتلك موارد طبيعية تسيطر مداخيلها على الدورة الاقتصادية وبدون أي تفكير تكون دورية (procyclical)².

¹- Graciela L.Kaminsky, Carmen M.Reinhart, Carlos A.Vegh, **When it Rains ,it pours, procyclical capitale flow and Macroeconomic policies**, NBER Working Paper Series, Working Paper 10780, National Bureau of Economic Research, september 2004., p: 8

²- Jeffrey Franckel, **Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaire et monétaire moins procycliques ?**, Séminaire sur les ressources naturelles, les finances et le développement, Institut du FMI et banque centrale d'Algérie, Alger 4-5 novembre 2010, p 03.

* الدورة تتكون من توسعات تليها إنكماشات تحدث انخفاضا في وقت واحد تقريبا في العديد من القطاعات، تليها فترات الركود الاقتصادي، ثم انتعاش واسع النطاق الذي من شأنه توليد مرحلة من التوسع في الدورة القادمة (Wesley Mitchell ,Arthur Burns, 1946)

وقد توصل عدد من المؤلفين إلى استنتاجات مماثلة والامتثلة على ذلك تتعدد نذكر من بينها:

(Cuddington,1989) و (Tornel and Lane,1999) و (Kaminsky,Reinhart and Vegh,2004)

و (Talvi and Vegh,2005) و (Alesina, Campante and Tebellini,2008) و (Mendoza and Oviedo,2006)

و (Ilzetski and Vegh,2008).

كما بينت الدراسات التي قام بها كل من: (Gelb,1986) و (Hausmann و Gavin,Perotti and Talvi,1996) ،

و (Gavin and Perotti,1997) و (Calderon and Schimdt Hebbel,2003) و (Medas and Zakharova,2009)

و (Lopez-Murphy and Ossowski,2010) أن تقلبات الدورات الاقتصادية تكون أكثر وضوحا في الدول الغنية

بالموارد الطبيعية حيث يميل الدخل الناتج عن تلك الموارد إلى الهيمنة على الدورة الاقتصادية.

يُعتبر الاقتصاديان (Perotti and Gavin,1997) أول من أثبت دورية السياسة المالية في دول أمريكا

اللاتينية حيث توصل الاقتصاديان إلى أن السياسة المالية في هذه الدول تتجه إلى أن تكون دورية مقارنة بالدول

الصناعية أي توسعية في الأوقات الجيدة وانكماشية في الأوقات السيئة¹.

2: أسباب دورية السياسة المالية.

عن مسببات الاختلاف في دورة السياسة المالية بين الدول، وبشكل أدق بين الدول النامية والمتقدمة

الصناعية منها، فقد تم طرح وتقديم العديد من الفرضيات، ملخصة في ثلاثة اتجاهات تفسيرية تتمثل أساسا في :

أ- التفسيرات الاقتصادية:

والتي تبنت فكرة القيود المفروضة على الدخل المحلي أو أسواق الائتمان الدولية. ووفقا لهذه الفرضية فالبلدان

النامية لكونها تتمتع بقدرة أقل لضمان سلاسة دورة الأعمال التجارية، بسبب محدودية الوصول إلى أسواق الائتمان

الدولية، يمنعها من الاقتراض خلال الأوقات العصيبة مفسرين هذه النتائج باعتبارها إشارة إلى أن المستثمرين يقومون

بتقييد الائتمان بالنسبة للبلدان التي يخشون من أن ارتفاع العجز المالي فيها قد يصبح خارج عن السيطرة.

ب- التفسيرات المؤسسية والسياسية:

أوضحت أن المؤسسات والهيكل السياسية تعد من بين أهم الأسباب الداعية لعدم استقرار الاقتصاد الكلي

والأزمات وتم اختصار الفكرة في كلمتين "تأثير الشره"، ومضمونه أن المنافسة بين جماعات المصالح على الموارد

التي تسيطر عليها علنا يؤدي إلى أكثر من تأثير إعادة التوزيع النسبي عندما يزيد الإنتاج، ويترتب على ذلك مع

الموارد المتاحة التي تتزايد خلال الطفرات الاقتصادية، أن الإنفاق الحكومي سوف يكون عرضة لتقلبات الدورة

الاقتصادية.

ج- استقطاب التفضيلات المرتبطة باللامساواة الاجتماعية:

¹ - أنيسة بن رمضان، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، مجلة الاستراتيجية والتنمية،

المجلد5، العدد9، الجزائر، 2015، ص ص10 11.

البيروقراطية واللامساواة الاجتماعية يعدان من بين أهم مسببات دورية السياسة المالية، وهذا ما ناقشه (Jaejoon Woo,2008) في دراسته مقدما دلائل أن الاستقطاب الاجتماعي، أو الارتفاع في اللامساواة والمقاس من خلال الدخل غير العادل والتعليم غير العادل، مرتبط بشكل إيجابي مع السياسة المالية المسائرة لاتجاه الدورة الاقتصادية.

الفرع 2: المؤشرات المالية للسياسة المالية الدورية.

من المنطقي عند دراسة السياسة المالية العامة ومدى ارتباطها بالدورة الاقتصادية أن نحدد دوريتها من حيث أدوات السياسة بدلا من النتائج، أي من الإنفاق الحكومي g والمعدلات الضريبية t ، ومن ثم الآثار الدورية للمتغيرات الداخلية كالرصيد الأولي والإيرادات الضريبية والمتغيرات المالية بالنسبة للنتائج المحلي الخام، ويمكننا التفصيل في المؤشرات المالية المحددة لدورية السياسة المالية على النحو التالي:¹

الجدول رقم 1: المؤشرات المالية: الارتباط النظري مع الدورة الاقتصادية

Fiscal Indicators: Theoretical Correlations with the Business Cycle

	g	τ	Tax Revenues	Primary Balance	g/GDP	Tax Revenues/GDP	Primary Balance/GDP
Countercyclical	-	+	+	+	-	+/0/-	+/0/-
Procyclical	+	-	+/0/-	+/0/-	+/0/-	+/0/-	+/0/-
Acyclical	0	0	+	+	-	+/0/-	+/0/-

Source: Graciela L. Kaminsky, Carmen M. Reinhart, op.cit, p7.

المؤشرات المالية لسلوك السياسة المالية المنتهجة المتعلقة بالأدوات، تم عرضها في العمودين الأولين على اليسار بالجدول رقم 1، إنفاق حكومي g ومعدلات ضريبية t ، حيث تنطوي السياسة المالية الدورية (Procyclical fiscal policy) على إنفاق حكومي أعلى ومعدلات ضريبية أقل في الأوقات الجيدة. أما عن آثار السياسات المالية والممثلة في الأعمدة على التوالي الإيرادات الضريبية* (Tax revenues)، الرصيد الأولي** (Primary balance) والإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية والرصيد الأولي كنسبة من الناتج

¹ - Graciela L. Kaminsky, Carmen M. Reinhart, op.cit, p 7-11.

الداخلي الخام g/GDP و $Tax\ revenue/GDP$ و $Primary\ balance/GDP$ ، فيما يتعلق بالسياسة المالية الدورية، بما أن معدل الضريبة ينخفض في الأوقات الجيدة بينما الوعاء الضريبي يتحرك في الاتجاه المعاكس، فإن معامل الارتباط بين الإيرادات الضريبية والدورة الاقتصادية يكون غامضاً؛ أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فهو يرتفع في الأوقات الجيدة وبالتالي فإن معامل الارتباط g/GDP يمكن أن يأخذ أي قيمة؛ وبالنظر إلى السلوك الدوري الغامض للإيرادات الضريبية فإن السلوك الدوري لنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام تكون أيضاً غامضة وهو ما يسري على سلوك الرصيد الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن تتبع عدّة ملاحظات حول المؤشرات المالية ومدى فائدتها في التمييز بين مواقف السياسة

المالية فيما يلي:

1- الإنفاق الحكومي ومعدلات الضريبة: من الناحية النظرية، أفضل المؤشرات التي يمكن النظر إليها هي الإنفاق الحكومي ومعدلات الضريبة، فهي تميز وبوضوح بين السلوكيات الثلاثة للسياسة المالية العامة ولا توجد مؤشرات أخرى تمتلك القدرة التمييزية التي يتيحها الإنفاق الحكومي ومعدلات الضريبة؛ لكن من الممارسة العملية لا توجد قاعدة بيانات منتظمة لمعدلات الضريبة (ماعدًا ربما معدل ضريبة التضخم)، وبالتالي يبقى الإنفاق الحكومي كأفضل مؤشر؛

2- السلوك الدوري للإيرادات الضريبية: ويكون هذا المؤشر مفيداً بقدر ما يكون معامل ارتباطه مع الدورة الاقتصادية موجباً أو مساوياً للصفر، وعند هاتين القيمتين يوفر هذا المؤشر دليلاً واضحاً على دورية السياسة المالية؛

3- السلوك الدوري للرصيد الأولي: يمكن أن يكون مفيداً بقدر ما يكون فيها معامل الارتباط مع الدورة الاقتصادية سالباً أو مساوياً للصفر وهذا ما يمثل دليلاً قاطعاً على دورية السياسة المالية، وهو يشير إلى إمكانية أن تؤدي زيادة النفقات الحكومية في الأوقات الجيدة إلى رفع الإيرادات الضريبية، أو الحالة التي تتراجع فيها الإيرادات الضريبية في فترات الانتعاش، الأمر الذي يعمق آثار ارتفاع الإنفاق الحكومي على الرصيد الأولي. وعليه فمن الخطأ أن نستنتج أن العجز الأساسي في أوقات العسر إشارة على أن سياسة المالية العامة مضادة للدورة الاقتصادية، حيث أن العجز الأساسي في فترات التراجع يتسق مع الحالات الثلاث؛

4- السلوك الدوري للرصيد الأولي كنسبة من الناتج الداخلي الخام: هذا المؤشر لا يقدم قراءة واضحة للسلوك الدوري ولا يسمح لنا بالتمييز بين المواقف الثلاثة للسياسة المالية؛

5- السلوك الدوري للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام: هذا المؤشر لن يكون له معنى إلا في الحالة التي يكون معامل ارتباطه موجباً أو صفر مع الدورة الاقتصادية، ليكون إشارة واضحة على أن السياسة

* الإيرادات الضريبية = معدل الضريبة \times وعاء الضريبة.

** الرصيد الأولي = الإيرادات الضريبية - النفقات الحكومية (باستثناء مدفوعات الفوائد)

المالية دورية، بمعنى آخر فإن الحصول على هذا المؤشر سالب الارتباط مع الدورة الاقتصادية لا يسمح لنا بالتمييز بين المواقف الثلاثة لدورية السياسة المالية؛

6- السلوك الدوري للإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج الداخلي الخام: لن يكون مفيدا في تمييز موقف سياسة المالية العامة وتحديد خصائصها لأن سلوكه سيكون مبهما (غامضا) في الحالات الثلاث.

نستخلص من كل ما سبق أن اعتماد المؤشرات المالية الخمس الأخيرة لتحديد موقف السياسة المالية العامة يستدعي توخي الحذر الشديد، بينما اعتماد الإنفاق الحكومي ومعدل ضريبة التضخم (بدلا عن معدل الضريبة) كمؤشرات لا أُبس فيها، إلا أن المؤشر الأهم المُعتمد للحكم على دورية السياسة المالية العامة من عدمها هو الإنفاق الحكومي.

المبحث 2: العلاقة بين متغيرات الدراسة.

قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد، وتنقسم هذه التفسيرات إلى تفسيرات اقتصادية، وتفسيرات مؤسسية ترتبط بالاقتصاد السياسي لهاته البلدان. وتمثلت التفسيرات الاقتصادية لهاته النقمة في كل من العلة الهولندية ودورية السياسة المالية وتطايير أسعار البترول (Oil price volatility).¹ وكان ذلك من خلال دراسة وتحديد العلاقة بين تقلبات أسعار الموارد الطبيعية وأهمها البترول والعلة الهولندية ودورية السياسة المالية؛ وهو ما سنعرضه في هذا المبحث من دراستنا من خلال مطلبين، الأول حول العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والعلة الهولندية والثاني عن العلاقة بين تقلبات أسعار البترول ودورية السياسة المالية.

المطلب 1: العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والعلة الهولندية

تظهر أعراض العلة الهولندية من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وخاصة البترول والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، وفي ظل التقلبات الحادة في أسعار البترول وعدم قابليتها للتنبؤ، فإن الزيادة في الدخل الناتج عن اكتشافه أو ارتفاع أسعاره تعمل على تردي النشاط الإنتاجي وبالأخص القطاع الصناعي عن طريق رفع قيمة العملة المحلية مما يجعل القطاع الصناعي للبلد أقل تنافسية في التجارة العالمية، ويظهر هذا بقوة في الاقتصاديات وحيدة الجانب أو ما يعرف بالاقتصاديات الريعية*. بمعنى آخر فإنه من أهم أسباب وعوامل ظهور المرض الهولندي الاكتشاف المفاجئ لمورد اقتصادي هام كالبتترول والزيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية له وهو الذي يشكل قطاع التصدير المزدهر للدولة.²

أول حالة تم تشخيصها لهذه الظاهرة كانت في هولندا عند اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال الذي عاد عليها بعوائد جذبت رؤوس أموال كبيرة إلى داخل البلد، وبالتالي أدت إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية، ما سبب ضعف الصادرات غير الغازية بها (الصناعية، الزراعية... الخ) لصالح المورد الجديد المكتشف. إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت أن العلة الهولندية لم تكن مقصورة على البلدان النامية، ولا على صادرات المحروقات أو المواد

¹ - سيدي محمد شكوري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012، ص 1.

* الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع، تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه (حسين مهدوي، 1970)

² - مايج شيبب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 1-7.

الأولية، إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس الزامبية والكاكاو الغانية... إلخ.¹

المطلب 2: العلاقة بين تقلبات أسعار البترول ودورية السياسة المالية

أهم ما يميز البترول هو التقلبات الدائمة لأسعاره وعدم إمكانية التنبؤ بها في المستقبل، هاته التقلبات تخلق الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي في الدول المنتجة لهاته السلعة، ما يترتب عنه جانب كبير من عدم الاستقرار في اقتصادياتها.²

تعتبر مسألة إدارة الإيرادات البترولية أولى أولويات السياسات المالية العامة للدول الريعية، فالحكومات هي التي تقرر ما يَدخَر منها وما يُنفق في الاقتصاد المحلي. ويكون ذلك في ظل بيئة من عدم اليقين والتقلبات في العوائد البترولية التي ترتبط بتقلبات الأسعار العالمية لها، وفي غياب أطر قوية لإدارة المالية العامة قد يصبح الإنفاق الحكومي مسايرا للاتجاهات الدورية أو ما يُسمى دورية السياسة المالية العامة لهاته الدول وما يتبعها من تداعيات سلبية على اقتصاداتها، وهو ما اتضح من تجارب أغلب الدول المصدرة للبترول.

تمثل السياسة المالية العامة عنصرا أساسيا في نقل تقلبات أسعار البترول إلى باقي قطاعات الاقتصاد وذلك لسببين، الأول أن البلدان الريعية غالبا ما تؤدي تقلبات أسعار البترول فيها إلى تقلبات كبيرة في إيرادات المالية العامة والسبب الثاني هو عجز هاته الدول عن عزل الإنفاق الحكومي عن الإيرادات المتقلبة. ونتيجة لذلك ظل الإنفاق في هذه البلدان مسايرا للاتجاهات الدورية حيث يزداد في فترات ارتفاع أسعار البترول (سياسة مالية توسعية) وينخفض في فترات انخفاض الأسعار (سياسة مالية انكماشية).³

ومن بين الاقتصاديين الذين يعزون الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض البلدان المصدرة للبترول إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدّات أسعار البترول نذكر (Bradly and joutz,2005) و El-Anshasy و (Husain et Al,2008).

¹ - محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

² - سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 22

³ - خديجة إسحاق، سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017. ص ص 71 72

وإذا ما تتبعنا كل من أسعار النفط و نفقات هذه البلدان، يتضح أنه بعد الانخفاض الحاد في الأسعار في سنوات 1998 و 1999 عاودت أسعار النفط الارتفاع بأكثر من 50% سنة 2000، و تجاوزت حاجز 100 دولار للبرميل سنة 2008، و هذا ما أدى إلى ارتفاع في عائدات هذه البلدان ، و تبعاً لهذا فقد بينت دراسة لصندوق النقد الدولي(2005) أنه خلال سنة 2005 استعملت حكومات البلدان المنتجة للنفط أكثر من نصف مداخلها من البترول لزيادة النفقات في مجالات خارج البترول ، وارتفع العجز في القطاعات غير البترولية من 26% من الناتج الداخلي الخام سنة 1999 إلى 37.5% من الناتج الداخلي الخام خارج البترول سنة 2005.¹

¹ - سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 1 - 24

المبحث 3: تحليل الدراسات السابقة

لقد شهد موضوع البحث العديد من الإسهامات الأكاديمية لعدد من الباحثين على اختلاف جنسياتهم، فقد تناولت دراساتهم موضوع تقلبات أسعار البترول والعلّة الهولندية وكذا السياسة المالية الدورية، لكن في الغالب يتم دراسة العلة الهولندية والسياسة المالية الدورية كل على حدة، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة المُطلع عليها ضمن المطالب الآتية: المطالب الأول تضمن الدراسات المحلية، المطالب الثاني الدراسات العربية والمطلب الثالث عرض البعض من الدراسات الأجنبية السابقة.

المطلب 1: الدراسات المحلية

تعتبر كل من تقلبات أسعار البترول والعلّة الهولندية والسياسة المالية الدورية من بين أهم المواضيع التي تناقش أكاديميا وخاصة في الدول النفطية وبالأخص النامية منها، لذا حاولنا فيما يلي عرض مجموعة من الدراسات المحلية السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

1- دراسة (بهلول، 2012) حول نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات، حيث تم معالجة هذه الدراسة تحت إشكالية فيما إذا يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة المرض الهولندي وكيف يؤثر ذلك على قيمة العملة المحلية؟، وكانت الدراسة تهدف إلى التعريف بظاهرة المرض الهولندي التي تعاني منها العديد من الدول النفطية ومدى تأثيرها على قيمة العملة وعلى تنافسية الصناعة المحلية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه خلال السنوات الأولى من الاستقلال 1967-1989 كانت الدولة تركز على التخطيط و الرقابة على التجارة الخارجية و التثبيت الإداري لسعر الصرف، لم تتولد أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني؛ في حين عند انتهاج الدولة الجزائرية سياسة اقتصاد السوق و الحرية في التعاملات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2010 ظهر جليا وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى عدم ثبات سعر الصرف و انخفاض قيمة العملة المحلية من سنة لأخرى أي أن سعر الصرف لم يرتفع متأثرا بالمرض الهولندي.¹

2- دراسة (دريال، دقيش، 2011) حول العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006 ، حيث تم معالجة هذه الدراسة تحت إشكالية فيما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض العلة الهولندية، وكانت الدراسة تهدف إلى فحص غياب أو وجود أعراض العلة الهولندية في الجزائر، وفي الأخير وصلت إلى نتيجة أن الجزائر لا تعاني من العلة الهولندية لغياب أثريّ الإنفاق وانتقال عوامل الإنتاج والراجع إلى

1 - لطيفة بهلول، مرجع سبق ذكره.

غياب تحسن سعر الصرف الحقيقي وغياب تنقل عوامل الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة وكذا غياب وضعف القطاع الصناعي من الأصل.¹

3- دراسة (شيخ امناش، 2015) بعنوان المتلازمة الهولندية: الجوانب النظرية والفحص التجريبي، مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، وكانت إشكالية هذا البحث عن مدى تفسير النماذج النظرية للعلّة الهولندية وأثر عائدات المحروقات على الاقتصاد الجزائري؟، وكانت الدراسة تهدف إلى اختبار فرضية المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري حسب نموذج كوردن ونري، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الأعراض الداعمة لأطروحة المرض الهولندي لكنها أكدت غياب الآلية والميكانيزم الاقتصادي لانتقال الظاهرة وخاصة انتقال عوامل الإنتاج، وتعزو هاته الدراسة التناقضات في التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى خصوصيات الدولة الربعية وأوجه القصور والفساد المؤسساتي، وتوجه الانفاق نحو هدف تحقيق الوئام الاجتماعي من خلال الانفاق غير المنتج وزيادة الواردات والاقتصاف على مشاريع البنية التحتية رغم إمكانية تحقيق ذلك من خلال مخطط تنمية اقتصادي إنتاجي متنوع.²

4- دراسة (بن رمضان، 2015) حول تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر، وتمت معالجة الدراسة تحت إشكالية فيما إذا كانت تطاير (تقلبات) أسعار البترول يؤثر على السياسة المالية في الجزائر؟، وكانت الدراسة تهدف إلى الحكم على أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر، والتوصل إلى أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وذلك باستخدام بيانات للفترة بين 1970-2014، وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسسية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فإن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسسي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر، كما توصلت إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسسية، بيروقراطية الإدارة و اللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل.³

1 - عبد القادر دريال، مختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، الجزائر، 2011.

2 - Sabrina CHIKH-AMNACHE, « Le syndrome hollandais : aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne », Thèse De Doctorat, Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, Algerie, 2015.

3 - أنيسة بن رمضان، مرجع سبق ذكره.

المطلب 2: الدراسات العربية

كانت الدول العربية صاحبة آبار النفط بداية السبعينيات، الطفل الذي وجد ثروة أسطورية ووجب الحجر عليه، لكن ابتداء من 1978-1979 حيث بدأت أسعار النفط في الحفاظ على مستوى معين ظهرت أصوات جديدة تتحدث عن عجز اقتصاديات هاته البلدان عن استيعاب المال النفطي ليتم ربط استثمارات هاته الأقطار بالسوق الرأسمالية العالمية¹. ولأن الدول العربية المنتجة للبتروول لم تتمكن من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قوية رغم التدفق الهائل للدولارات النفطية، كان طرح موضوع تقلبات أسعار البتروول وما اصطلح عليه بنقمة الموارد الطبيعية أو العلة الهولندية وكذا السياسة المالية الدورية ضرورة حتمية للكاتب والباحثين العرب خصوصا وفيما يلي بعض الدراسات العربية السابقة.

1-دراسة (الشمري، 2010) حول تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، حيث جزم في مقدمة بحثه أن الاقتصاد العراقي الريعي مصاب بأعراض ومضاعفات المرض الهولندي لكنه قدم في هذه الورقة دراسة بحثية وتحليلية وتشخيصا علميا دقيقا للظاهرة، وكانت الدراسة تهدف إلى معرفة الأسس النظرية للاقتصاد الريعي والعلة الهولندية وتتبع آثارها في العراق ووضع تصور لإصلاح الاقتصاد العراقي من خلال علاج هذا المرض، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن دور الدولة في العراق اقتصر على القطاع الخدماتي والبنية التحتية، وأن العلاقة بين تطور قطاع الإنتاج الاستخراجي والإنتاج التقليدي عكسية وبينما هي طردية مع قطاع السلع المحلية غير التجارية وهي أعراض المرض الهولندي، وأن الاقتصاد العراقي الريعي يتأثر بشدة بالصدمات الخارجية من النسقين الإقليمي والدولي، كما نَمَى مظاهر الاستهلاكية والتخلف الاقتصادي والصناعي.²

2-دراسة (عبد الأسدي، روضان، 2014) كانت حول تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، وتم معالجة هذه الدراسة تحت اشكالية مدى تسبب المرض الهولندي في العزوف عن الاستثمار في قطاع السلع التبادلية (القطاع الزراعي، قطاع الصناعة التحويلية) ما عمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لصالح القطاع النفطي؟ وكانت الدراسة تهدف إلى تحليل الآلية التي يؤثر بها المرض الهولندي في قدرة الاقتصاد العراقي على التوسع في الطاقة الاستيعابية للاستثمار وتقديم بعض المقترحات للتقليل من هاته الآثار، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التعرض للمرض الهولندي هو نتيجة حتمية للاقتصادات النفطية سواء كان سعر الصرف المتبع فيها ثابتا أو مرنا؛ وأن حركة المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي مرتبطة بحركة العوائد النفطية فكلما ارتفعت قيمة العوائد النفطية استتقل المرض الهولندي والعكس صحيح؛ كما توصلت إلى أن إصابة الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي أدى إلى تراجع حجم الطاقة الاستيعابية

1 - محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص 6 7.

2 - مايع شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره.

للاقتصاد العراقي نتيجة للعزوف عن الاستثمار في قطاعات السلع التبادلية بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية لارتفاع كلفة انتاجها، وأن هذا العزوف أدى إلى تعميق الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي ودفعه باتجاه الاعتماد المتزايد على العوائد النفطية من جهة، وارتفاع معدلات البطالة من جهة أخرى.¹

المطلب 3: الدراسات الأجنبية

سنحاول تتبع مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا والتي اهتمت بدراسة كل من العلة الهولندية والسياسة المالية الدورية، هاته القضايا التي نوقشت على نطاق واسع في العديد من البلدان، ولا سيما الدول المصدرة والمستوردة بكثرة للنفط وفيما يلي عرض لأهم الدراسات الأجنبية السابقة.

1- دراسة (Kaminsky, Reinhart, Vegh, 2004) بعنوان **عندما تمطر فإنها تنهمر (نقمة الموارد الطبيعية):**

تدفقات رأس المال الدورية وسياسات الاقتصاد الكلي، وتم معالجة هذه الدراسة تحت إشكالية عن طبيعة السياسة المالية المنتهجة في الدول النامية والدول الصناعية، وبالاعتماد على بيانات 104 دولة من مجموعة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية والدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض خلال الفترة (1960 - 2003)، وكانت الدراسة تهدف إلى إعادة النظر في الأدلة المتعلقة بدورية السياسة المالية، ويعد أول عمل منهجي تجريبي لتوثيق خصائص السياسة الدورية في الدول النامية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن السياسة المالية والنقدية هي دورية في معظم الدول ذات الدخل المنخفض و المتوسط، وأن هاته الأخيرة بحاجة إلى إيجاد الآليات التي من شأنها أن تمكن من تنفيذ السياسات الكلية بطريقة محايدة أو استقرارية (العكسية). كما توصلت إلى أن السياسة المنتهجة في الدول الصناعية هي معاكسة للدورة أو محايدة.²

2- دراسة (Jeffrey Frankel, 2010) بعنوان **كيف يمكن لمنتجي السلع الأساسية جعل السياسات**

المالية والنقدية أقل مسايرة للدورة الاقتصادية، وتم معالجة هذه الدراسة تحت إشكال ما مطبات الدورية فيما يتعلق بالسياسة المالية والسياسة النقدية ثم لكل منها، وكانت تهدف إلى اقتراح النظام الذي يمكن أن يساعد في توفير المزيد من النتائج المعاكسة للدورة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أن انتهاج السياسة المالية والنقدية الدورية غالباً ما ينتهي بارتفاع الانفاق والدين العام وتوسع قطاع السلع غير القابلة للتداول أوقات التوسع ثم يجبرون على خفض إنفاقهم العام في أوقات الانكماش، وأن أفضل نصيحة يمكن تقديمها هي التوفير في أوقات التوسع، كما توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الشيلية نموذج يمكن للبلدان النامية الأخرى الغنية بالسلع الأساسية اعتماده، فالمميز في سياسة الدولة الشيلية والذي سمح لها باتباع سياسة مالية معاكسة للدورة، ولا سيما توليد فوائض في أوقات الطفرة، ليس فقط الاستناد إلى القاعدة المالية الهيكلية التي تواجه ضغوط القوى السياسية من أجل التوسع الانفاقي وتجنب

¹ - يوسف علي عبد الاسدي، ميثم عبد الحميد روضان، مرجع سبق ذكره.

² - Graciela L.Kaminsky, Carmen M.Reinhart and Carlos A.Vegh, op.cit.

التفاوت المفرط في أوقات التوسع، ولكن اعتمادها على مجموعات من الخبراء المستقلين لتقدير مدى انحراف أسعار النحاس والنتائج المحلي الإجمالي عن متوسطها على المدى الطويل.¹

3- دراسة (Adam,2003) حول العلة الهولندية: دراسة تجريبية مطبقة على الدول النامية المصدرة للبتترول،

حيث تمت معالجة هذه الدراسة تحت إشكالية فيما إذا واجهت الدول النامية المصدرة للبتترول ظاهرة العلة الهولندية في الفترة الممتدة بين 1980 و 2000، وكانت الدراسة تهدف إلى اختبار مدى معاناة هاته الدول من أعراض العلة الهولندية خلال فترة الدراسة، وعلى وجه التحديد التحقق من أن التحسن في شروط التبادل الدولي الناتجة عن ارتفاع أسعار البتترول تُرجم إلى رفع قيمة العملة الوطنية، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى نتيجة أن الدول النامية المصدرة للبتترول لم تعاني من العلة الهولندية خلال فترة الدراسة باستخدام مؤشر شروط التبادل الدولي ويعود ذلك إلى أن الصدمات البتروولية لم تكن قوية خلال هذه الفترة أو أن المؤشر المستخدم غير ملائم لرصد هذه الظاهرة.²

بعد عرضنا وتحليلنا لأهم الجوانب الأساسية للدراسات السابقة، نستطيع أن نقول بأن أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أن دراستنا الموسومة بتقلبات أسعار البتترول بين العلة الهولندية ودورية السياسة المالية في الجزائر بين 1980 و 2017 تحاول أن تسلط الضوء أكثر وتقدم دراسة قياسية حديثة ومتطورة حول ما تسببه تقلبات أسعار البتترول من آثار على الاقتصاد الجزائري، سواء في جانب التوازن الخارجي أو التوازن الداخلي، على خلاف الدراسات السابقة المعروضة التي كانت تدرس متغيرين فقط تقلبات أسعار الموارد الطبيعية (البتترول) ومتغير العلة الهولندية أو دورية السياسة المالية كل على حدا.

كما اختلفت الحدود الزمانية والمكانية للدراسة الحالية والدراسات السابقة، دراستنا اعتمدت بيانات حول الاقتصاد الجزائري خلال الفترة بين 1980 و 2017 كما هو الحال في الدراسات المحلية التي اختارت الاقتصاد الجزائري كحالة مع اختلاف فترات الدراسة، أما الدراستين العربيتين فقد درستنا ظاهرة العلة الهولندية في الاقتصاد العراقي باعتماد بيانات الفترة (1988-2006) في دراسة الشمري وفترة (1970-2010) في دراسة عبد الأسدي وروضان أما دراسة (Kaminsky, Reinhart and Vegh) فاعتمدت على بيانات 104 دولة من مجموعة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية والدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض خلال الفترة (1960 - 2003)،

¹ - Jeffrey Frankel, op.cit.

² - Marc-Antoine Adam, **La maladie hollandaise : une étude empirique appliquée à des pays en développement exportateurs de pétrole**, rapport de recherche, Département de sciences économiques, Université de Montréal, Automne2003.

أما دراسة (Jeffrey Frankel) التي درست دورية السياسة المالية في الدول النامية وعرض التجربة الشيلية كنموذج، و (Adam) درس العلة الهولندية في الدول النامية المصدرة للبتترول في الفترة (1980-2000).

النتائج المتوصل لها اختلفت في الدراسات السابقة المعروضة، محليا وصلت دراسة بهلول إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يعاني من العلة الهولندية خلال الفترة (1967-1989) بينما وفي ظل ما يسمى اقتصاد السوق في الفترة (1990-2010) فقد ظهرت آثار المرض الهولندي، في حين دراسة دربال وصلت إلى نتيجة غياب أعراض العلة الهولندية خلال فترة الدراسة على عكس نتيجة دراسة شيخ أمناش. على المستوى العربي فإن دراستي الشمري وعبد الأسدي وروضان توصلتا إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد العراقي يعاني من العلة الهولندية كنتيجة لتبعيته للقطاع النفطي. في حين كانت نتيجة الدراسة الأجنبية لـ (Adam) حول العلة الهولندية غير حاسمة وهي أن الدول النامية المصدرة للبتترول الدول لم تعاني من العلة الهولندية خلال فترة الدراسة إلا أن الباحث أرجع النتيجة إلى عدم ملائمة المؤشر المعتمد في الدراسة القياسية.

أما الدراسات التي عالجت متغير دورية السياسة المالية فكانت نتائجها متجانسة فدراسة بن رمضان نتيجتها أن تطاير (تقلبات) أسعار البترول تسبب في دورية السياسة المالية للجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2014)، كذلك دراسة (Kaminsky, Reinhart, Vegh) توصلت إلى نتيجة أن السياسة المالية والنقدية هي دورية في معظم الدول ذات الدخل المنخفض و المتوسط و معاكسة للدورة أو محايدة في الدول الصناعية، كذلك دراسة (Jeffrey Frankel) التي توصلت إلى أن أغلب الدول النامية تنتهج سياسات مالية ونقدية دورية وهو ما يضر باقتصاداتها على خلاف التجربة التشيلية، بينما توصلت دراستنا لنتيجة أن الاقتصاد الجزائري لا يعاني من العلة الهولندية و أن السياسة المالية مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية خلال فترة الدراسة (1980-2017)

خلاصة الفصل

يمتاز البترول بمجموعة من الخصائص ومع اتساع مجالات استخدامها، زادت أهميته على جميع الأصعدة وأصبحت سلعة استراتيجية وممولا أساسيا للاقتصاد، إلا أن أسعاره تتحكم فيها عدة عوامل ومحددات وهو السبب في اتسامها بعدم الاستقرار والتقلبات الحادة والمستمرة، هاته الأخيرة تخلف آثار على اقتصاديات الدول المستوردة والمصدرة للبترول على حد سواء وبالأخص الدول الريعية التي تعتمد على هذا المورد في بناء ودعم التنمية الاقتصادية بها، وهو ما تطرقنا له في هذا الفصل.

ومن الآثار السلبية لتقلبات أسعار البترول ظاهرة العلة الهولندية التي تناولناها في هذا الفصل، وتظهر بوضوح في أغلب الاقتصاديات الريعية، حيث أن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية يؤدي إلى زيادة النقد الأجنبي المتدفق لخزينة الدولة، وهو ما يحدث ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، ويترتب على هذا الأخير ضعف القوة التنافسية للقطاعات الأخرى وبالتالي عجزا في الميزان التجاري.

كما تعرضنا أيضا لدورية السياسة المالية، والتي هي اتجاه من اتجاهات السياسة المالية الثلاث، وهي التي تنتهج فيها سياسة مالية توسعية في الأوقات الجيدة وانكماشية في الأوقات السيئة، وقد أثبتت الدراسات أن السياسة المالية تكون دورية في الدول النامية وتكون أكثر وضوحا في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وأن مؤشر الإنفاق الحكومي أهم وأنجع مؤشر للحكم على دورية السياسة المالية.

ولأن الجزائر من الدول التي تمتلك وفرة في الموارد البترولية من جهة وتشهد تراجعا واضحا في الأداء الاقتصادي من جهة أخرى، هاته المفارقة تجعل من الضروري اختبار فيما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من العلة الهولندية ودورية السياسة المالية وهو ما سنتطرق له في الفصل ثاني من هاته الدراسة.

تمهيد

بعد التحليل النظري لمتغيرات الدراسة وتحديد العلاقة النظرية بين تقلبات أسعار البترول العالمية ومشكلة العلة الهولندية من جهة وتأثير هاته التقلبات على السياسات المالية المُنتهجة ومدى مساهمتها لاتجاه الدورة الاقتصادية، ولأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرتبط وبشدة بعائدات صادرات المحروقات ويعتمد في تمويل موازينه العامة على الجباية البترولية بنسبة كبيرة، فإن أي صدمات أو تقلبات في أسعار البترول يكون لها وبدون شك تأثير على القطاعات الأخرى وكذا السياسات الاقتصادية المُتبعة.

سنقدم في هذا الفصل دراسة قياسية لتقييم مدى معاناة الاقتصاد الجزائري من نقمة الموارد النفطية ودراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر مؤشرات على انتقال نقمة الموارد للاقتصاد، ومتمثلة في الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعال وهذا خلال الفترة الممتدة بين 1980 و2017.

وسنعرض هذا ضمن ثلاث مباحث: الأول تمثيل بياني للمتغيرات؛ المبحث الثاني نعرض فيه الجانب النظري القياسي للدراسة؛ أما المبحث الثالث فنقدم فيه تحليلا لنتائج الدراسة ومدى استجابة الانفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري لتقلبات أسعار البترول.

المبحث 01: التمثيل البياني للمتغيرات

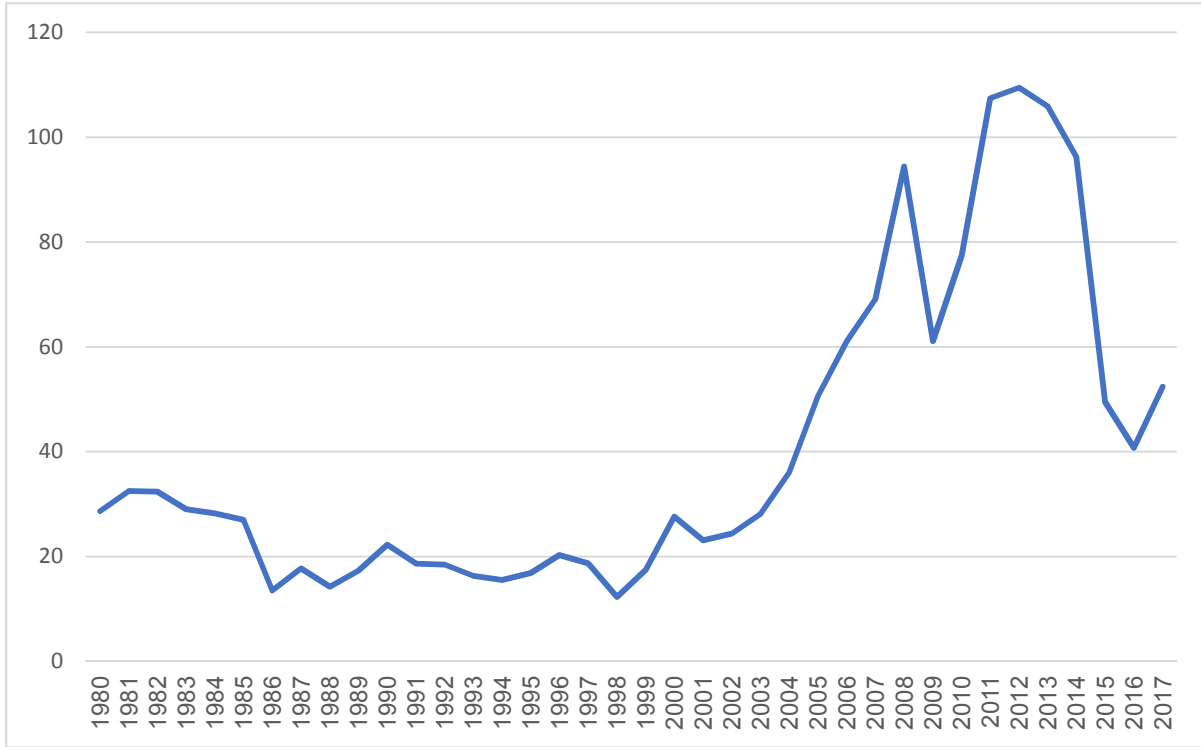
يعتبر التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة أول خطوة في دراستنا التطبيقية لموضوع البحث، ليسمح لنا لاحقا بتحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على ثلاث متغيرات تعمل على تقييم أثر التقلبات -سواء الارتفاع أو الانخفاض- لأسعار البترول بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، وهي أسعار البترول باعتباره عنصر مهم وأساسي في الحياة الاقتصادية الجزائرية وممول رئيسي لميزانية الدولة؛ المتغير الثاني هو سعر الصرف الحقيقي الفعلي لأنه مؤشر هام للحكم على مدى تسبب ارتفاع أسعار البترول في ظهور أعراض العلة الهولندية في الاقتصاد؛ أما المتغير الثالث لدراستنا فهو الإنفاق الحكومي ويعتبر أفضل مؤشر لتقييم أثر تقلبات الأسعار على اتجاه السياسة المالية المُنتهجة في الجزائر.

ولقد تناولنا التحليل البياني لتطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال فترة 1980-2017 ضمن الثلاث مطالب الآتية: المطلب الأول لتمثيل متغير أسعار البترول؛ المطلب الثاني تناول متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري؛ والمطلب الثالث لتمثيل الإنفاق الحكومي.

المطلب 01: التمثيل البياني لأسعار البترول

يعتبر قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الأخرى، وبالرغم من الجهود المبذولة من أجل إصلاح هذا الوضع إلا أنها لم تستطع تحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة البترول، ولأن الارتباط الاقتصادي الجزائري بعائدات صادرات البترول، فإن أي صدمة تمس أسعار النفط الخام سوف يكون لها أثر كبير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وعليه سنقوم بدراسة تطور أسعار البترول في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل 2: تطور أسعار البترول العالمية خلال الفترة (1980-2017) (و: دولار/برميل)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: OPEC "annual statistical Bulletin" 2003,2014,2018.

يبين منحنى تطور أسعار البترول للفترة بين 1980 و 2017 عدم استقرار أسعار البترول العالمية خلال فترة الدراسة ويعود ذلك لعدة أسباب اقتصادية ومناخية وسياسية، حيث نلاحظ ارتفاع أسعار البترول بداية الثمانينيات وكانت نتاج الصدمة البترولية الثانية لسنتي 1979 و 1980 التي كانت سببها ارتفاع الطلب وانخفاض العرض وأسباب سياسية تمثلت في الثورة الايرانية ما بين سنتي 1978 و 1979 وقيام الحرب الايرانية العراقية سنة 1980 وحرب الخليج سنة 1990¹.

إلا أن الأسعار عرفت انخفاضا مفاجئا سنة 1986 لتصل إلى 13.53 دولار للبرميل، ويعود هذا الانخفاض إلى فائض الإنتاج وعدم احترام معظم دول الأوبك لحصص الإنتاج إضافة إلى عرض الدول المنتجة خارج المنظمة (بريطانيا والنرويج) بالرغم من ارتفاع الطلب العالمي على البترول، وقد تزامن كل هذا مع ارتفاع سعر الدولار².

لكي تحدث أزمة سنة 1998 الناتجة عن الركود الاسيوي وانخفاض نمو طلب على الطاقة حول العالم وما رافقته من زيادة انتاج الدول المستهلكة، لتعرف بعدها السوق العالمية للبترول استقرارا نسبيا حتى سنة 2000 أين

¹ سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 138

² - شريفة بوالشعور، مرجع سبق ذكره، ص 30

شهدت ارتفاعا ملحوظا يعود لمحدد العرض والطلب؛ وهو الحال خلال الفترة من 2004 إلى 2008 والتي شهدت ارتفاعا في أسعار البترول بسبب توالي الاحداث السياسية من أزمة فنزويلا والعراق ونيجيريا والملف الإيراني إلى أعاصير المكسيك، ليبدأ الانخفاض نهاية سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، ويعاود الارتفاع مجددا سنة 2010 ويفوق 100 دولار للبرميل، ليعرف بعدها انخفاضا حادا في الأسعار العالمية للبترول نهاية سنة 2014 والذي يُرجع إلى نقص الطلب العالمي وخاصة الأمريكي و بالمقابل عدم تخفيض الإنتاج من طرف دول الأوبك، ومن الأسباب أيضا الفائض الأمريكي واستغلال الغاز الصخري، ليشهد تحسنا طفيفا خلال سنة 2017 تتبؤ بعودة الاستقرار.

المطلب 02: التمثيل البياني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري

يُعرّف هذا المؤشر على أنه معدل صرف فعلي اسمي مرجح بالأسعار النسبية بين دولة وأهم شركائها التجاريين. ومعدل الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف البلد موضع الاعتبار مقابل مجموعة عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد. وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية، لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني.¹

معظم الدراسات الاقتصادية تربط سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمكوناته الأساسية إلى جانب سعر الموارد الطبيعية نجد عامل ارتفاع الدخل الدائم، النفقات على السلع الغير تبادلية، ارتفاع في تدفق رؤوس الأموال بالإضافة إلى عوامل أخرى التي يتم إدماجها في حساب سعر الصرف الحقيقي.² كل ما سبق ذكره يجعل سعر الصرف الفعلي الحقيقي شديد الحساسية والتأثر بمختلف التغيرات والاختلالات الطارئة على الاقتصاد العالمي والمحلي وأهمها تقلبات أسعار البترول.

والشكل التالي يوضح مختلف التغيرات والتطورات التي عرفها سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري

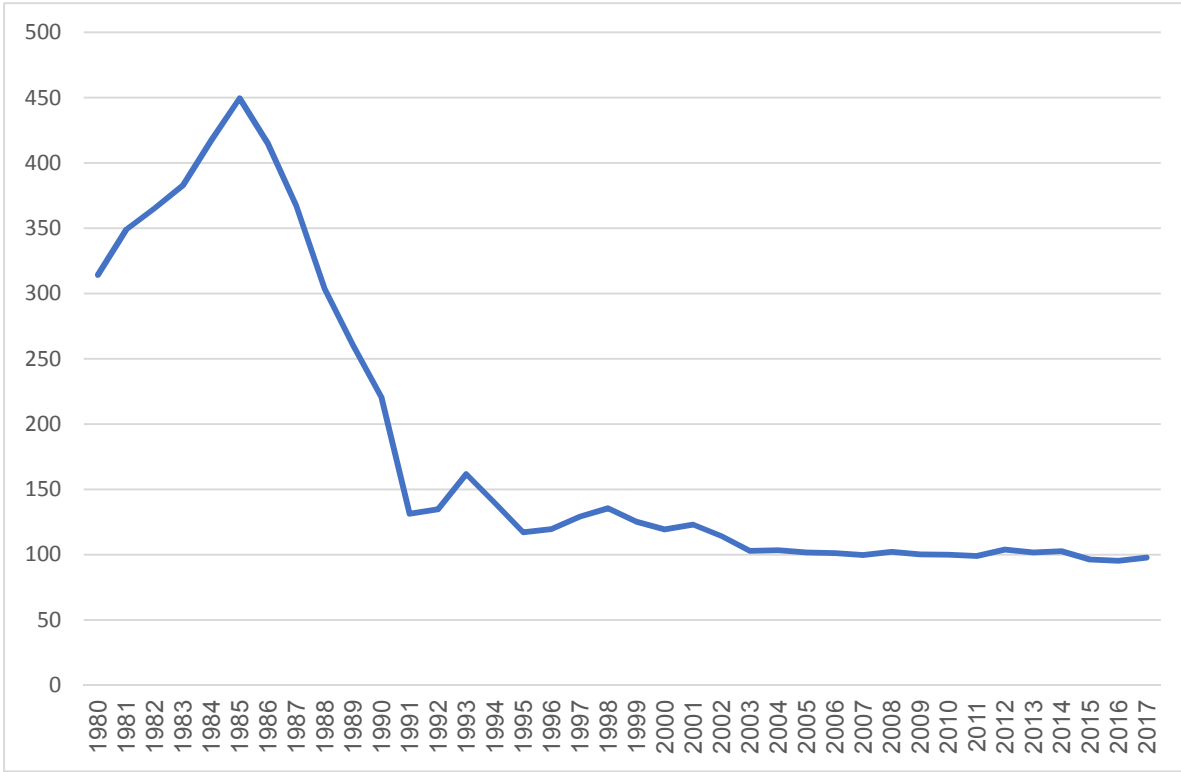
خلال الفترة 1980-2017

¹ - علي لزعر، سمير آيت يحي، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر،

2012، ص 50

² - عبد القادر دربال، مختار دقيش، مرجع سبق ذكره، ص 118

الشكل 03: تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري للفترة (1980-2017). (و: دولار/دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع <https://data.albankaldawli.org>¹

نلاحظ من المنحى أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري شهد ارتفاعا محسوسا (حوالي 50%) خلال الفترة ما بين 1980 و1985 المتزامن مع ارتفاع سعر صرف الدولار، مما أثر سلبا على تنافسية الصادرات خارج المحروقات وحفز الواردات.

كما نلاحظ أن النصف الثاني من الثمانينيات انخفاضا حادا في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري، ويعتبر انخفاض سعر الصرف إضافة إلى السياسات التجارية والجبائية المتشددة وتحرير سعر العملة والتصحيحات المطبقة على القيمة الاسمية للدينار الجزائري أهم مسببات تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي².

في الفترة بين 1991 و2003 نلاحظ التقلبات وعدم الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري، حيث ارتفع سعر الصرف بين السنتين 1991 و1993 من معدل 131.55 دولار/دج إلى 161.83 دولار/دج ليعرف بعدها تراجعا حادا أين قُدر ب 117.13 دولار/دج سنة 1995 مع وضع السلطات برنامج

¹ - البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org>، شوهد يوم 2019/06/06 على الساعة 22.15

² - سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 80

للتعديل يهدف إلى تخفيض سعر الصرف بهدف التقليل من معدل التضخم، ومع إنشاء سوق ما بين البنوك اتجه سعر الصرف الحقيقي للتحسن بحوالي 20% وهذا لغاية 1998.¹

ليترجع مجددا سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار من 135.54 دولار/دج سنة 1998 إلى 123.22 دولار/دج سنة 2001، وتواصل انخفاض سعر الصرف الحقيقي في الـ 16 شهرا التي تلت بداية 2002 والتي تزامنت مع ارتفاع صرف الأورو بالنسبة للدولار، تدخلت السلطات في سوق الصرف في الثلاثي الثاني من سنة 2003 من أجل إعادة سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه السابق، ويقدر التراجع في سعر الصرف بين سنتي 2002 و 2003 من 114.29 إلى 103.09 دولار/دج.²

ليرتفع السعر لـ 103.54 دولار/دج سنة 2004 ويعاود الإنخفاض حيث بلغ قيمته 99.92 دولار/دج سنة 2007، ليعاود التراجع بسبب الأزمة المالية العالمية من 102.20 دولار/دج سنة 2008 إلى 99.14 دولار/دج سنة 2011، من المنحى نلاحظ ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية الفعلية سنة 2012 (103.91 دولار/دج) لينخفض ابتداءا من 2014 بقيمة 102.87 دولار/دج ليُسعر سنة 2016 بـ 95.50 دولار/دج ، بينما ارتفع السعر سنة 2017 إلى 97.82 دولار/دج

المطلب 03: التمثيل البياني للإنفاق الحكومي

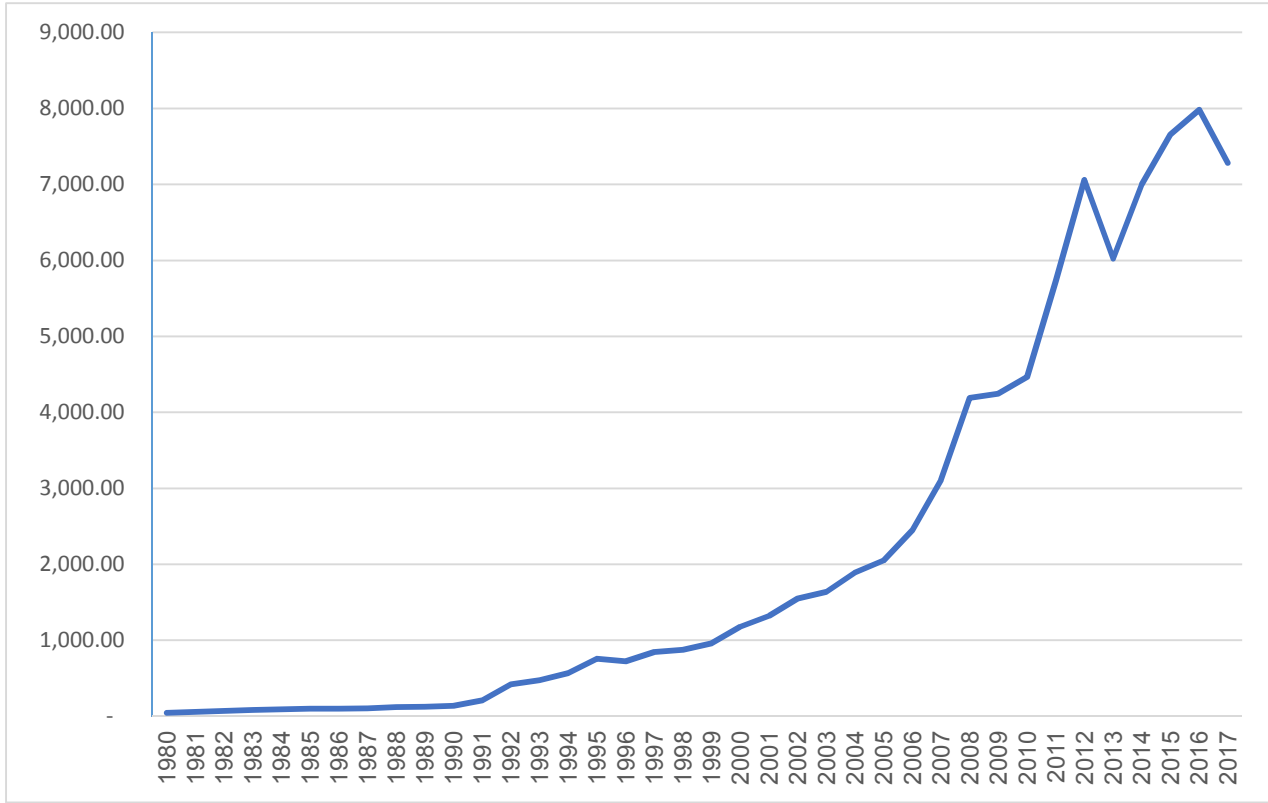
اعتمدنا في بحثنا هذا الإنفاق الحكومي كمتغير في الدراسة القياسية لأنه المؤشر الأفضل للحكم على مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية المنتهجة.

والشكل التالي يوضح التطورات التي عرفها الإنفاق الحكومي لميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

¹ - عبد القادر دريال، مختار دقيش، مرجع سبق ذكره، ص 118

² - سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 80 81

الشكل 04: تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) (و: مليار دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، المنشورات باللغة العربية ONS ، والمديرية العامة للتقديرات والسياسات DGPP على الموقعين <http://www.ons.dz.html> و <http://www.dgpp-mf.gov.dz>¹

يظهر جليا من المنحنى أعلاه أن الانفاق الحكومي في الجزائر عرف تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة لكن بمعدلات متفاوتة وهذا يعود إلى إتباع الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لسياسة إنفاقية توسعية معتمدة على إيرادات الجباية البترولية؛ إن السبب الرئيسي لهذا التوسع الإنفاقي هو تسطير الجزائر مجموعة من المخططات والبرامج التنموية المتعلقة بالبنى التحتية والقواعد الهيكلية للاقتصاد³.

خلال المرحلة ما بين 1980 و 1989 كانت الجزائر متبينة للخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية حيث ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهو ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في ذلك على إيرادات

¹ - المديرية العامة للتقديرات والسياسات DGPP، <http://www.dgpp-mf.gov.dz>، شوهده يوم 2019/06/06، على الساعة 23.10

² - الديوان الوطني للإحصائيات، المنشورات باللغة العربية ONS، <http://www.ons.dz.html>، شوهده يوم 2019/06/09، على

الساعة 21.00

³ - أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 232

الجباية البترولية. وقد عبّر عنه الارتفاع المستمر للإنفاق الحكومي خلال هاته الفترة رغم الأزمة البترولية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986، وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل رقم 3.¹

في الفترة بين 1990 إلى 1999 شهد الإنفاق الحكومي ارتفاعا كبيرا وبمعدلات متزايدة وارتبط ذلك بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر وتحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول خلال تلك المرحلة حيث فُدر الإنفاق الحكومي سنة 1990 ب 136.50 مليار دج لتصل إلى 961.68 مليار دج سنة 1999 باستثناء سنة 1996 التي شهدت انخفاضا في الإنفاق الحكومي رغم الاستقرار الذي عرفته أسعار البترول خلال هاته الفترة،

لتستمر هاته الزيادات بوتيرة أعلى خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2015 نتيجة ارتفاع أسعار البترول وانتهاج سياسة مالية توسعية من خلال إطلاق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي تمحور حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية في مجال البنى التحتية والمياه والنقل بالإضافة إلى تحسين الإطار المعيشي والتنمية المحلية.² حيث تطورت من 1178.12 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى مبلغ 7656.33 مليار دج سنة 2015، كما نلاحظ تسارع الزيادة في الإنفاق الحكومي بين سنتي 2006 و 2008 والذي يتزامن مع ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، ليتراجع الإنفاق الحكومي سنة 2017 حيث بلغ 7282.63 مليار دج والراجع إلى انتهاج سياسة انكماشية إثر الانهيار وعدم الاستقرار في أسعار البترول نهاية سنة 2014.

المبحث 02: الجانب النظري القياسي للدراسة

بعد حصولنا على البيانات اللازمة لمتغيرات البحث وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة كخطوة أولى للدراسة القياسية لتطير أسعار البترول وتحديد آثارها على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، سنقدم الجانب النظري للدراسة القياسية وفق أربع خطوات، في المطلب الأول دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لأسعار البترول؛ المطلب الثاني نمذجة سلسلة أسعار البترول باستخدام منهجية بوكس جانكينيس؛ أما المطلب الثالث فخصص لنمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH و GARCH؛ والمطلب الرابع لحساب سلسلة تقلبات أسعار البترول.

المطلب 01: دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لأسعار البترول.

تعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وتُعد دراسة الاستقرارية أحد الشروط الضرورية عند

¹ - أنيسة بن رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 31

² - جودي بوعمر، أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 6، العدد 3، الجزائر، 2015، ص 387

دراسة السلاسل الزمنية، بعدما أثبتت عدة أبحاث أن غياب الاستقرارية قد يسبب عدة مشاكل قياسية، مما يجعل النتائج مضللة ومن أجل ذلك يجب إرجاع الاستقرارية للسلاسل الزمنية غير المستقرة حتى تكون النتائج أقرب للواقع.

الفرع 1: مفهوم استقرارية السلسلة الزمنية:

لتحديد مفهوم استقرارية السلاسل الزمنية يتوجب علينا الامام بمختلف جوانبها، وسنقدم في هذا الفرع تعريفا شاملا لها وتحديد خصائصها إضافة إلى تبيان أنواع السلاسل الزمنية غير المستقرة.

1: تعريف استقرارية السلاسل الزمنية

حسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلسلة مستقرة أو غير مستقرة، إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وتباينها ثابت أي مستقل عن الزمن، وكان التباين المشترك بين فترتين زمنيتين مختلفتين متعلق فقط بهاتين الفترتين، ونعبر عن هذا بالعلاقات التالية:

$$\text{Cov}(X_t, X_{t+h}) = \sigma_j \quad V(X_t) = \sigma^2 \quad E(X_t) = \mu$$

ويكفي أن لا يتحقق أحد الشروط السابقة حتى نقول عن السلسلة أنها غير مستقرة.

2: خصائص السلاسل الزمنية المستقرة

نقول عن سلسلة زمنية ذات تباين مشترك مستقرة إذا كانت أوساطها وتبايناتها وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي إذا توفرت الشروط أو الخصائص الإحصائية التالية:

- التذبذب حول المتوسط الحسابي ثابت عبر الزمن: $E(X_t) = E(X_{t+h}) = \mu$

- ثبات التباين عبر الزمن: $\text{Var}(X_t) = E(X_t - E(X_t))^2 = \text{Var}(X_{t+k}) = E(X_{t+k} - E(X_{t+k}))^2 = \sigma^2$

- أن يكون التباين بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين الماضيتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين، أي على الفرق بين الفترة $t_1; t_2$ وليس على t_1 أو t_2

$$^1 \text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = E((X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)) = \text{Cov}(X_t, X_{t+k+s})$$

3: أنواع السلاسل الزمنية غير المستقرة: يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة وهي:

أ- السلاسل الزمنية غير المستقرة من نوع (Trend Stationary) TS: هي سلاسل يكون فيها الاتجاه ذو علاقة واضحة، وتأخذ الشكل الخطي و تكتب: $X_t = a_0 + a_1 t + \epsilon_t$ ، و تعتبر غير مستقرة لكون وسطها الحسابي

1- صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999، ص 173

2- عبد الرحيم شبي، محمد شكوري، البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، مؤتمر دولي حول البطالة العربية، القاهرة - مصر، 2008، ص 5.

يرتبط بالزمن ، و تحول إلى سلاسل مستقرة من خلال تقدير المعلمات \hat{a}_0 و \hat{a}_1 بطريقة المربعات الصغرى و طرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من X_t .

ب- السلاسل الزمنية غير المستقرة من نوع (Differency Stationnary) DS: تسمى هذه السلاسل بسلاسل السير العشوائي ، و تأخذ الشكل $X_t = X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ، و تحول إلى سلاسل مستقرة باستخدام طريقة الفروق.

الفرع 2: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تعددت اختبارات استقرار السلاسل الزمنية وتنوعت، ونقتصر في دراستنا على ما يلي:

1: اختبار الجذر الأحادي Unit Root :

تسمح لنا اختبارات (DF) و (ADF)، بتبيان ما إذا كانت السلسلة مستقرة أو غير مستقرة، وذلك بتحديد ما إذا كان الاتجاه محدد أو عشوائي، حتى نتمكن من الحصول على التكامل المشترك للسلاسل الزمنية.

أ- اختبار ديكي وفولر (1979) Dickey-Fuller (D.F) :

يقوم هذا الاختبار على تقدير النماذج القاعدية الثلاثة التالية، وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى "OLS"

$$X_t = \phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (1)}$$

$$X_t = \phi_1 X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (2)}$$

$$X_t = \phi_1 X_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (3)}$$

تحت الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \phi = 1$$

$$H_1: \phi \neq 1$$

عند تقدير معاملات وانحرافات النماذج (1) و (2) و (3) بطريقة (OLS) العادية، تعطينا قيم t_{ϕ_1} والتي هي بمثابة اختبارات ستودنت (t)، في حالة t_{ϕ_1} المحسوبة أكبر من T المجدولة، يوجد جذر أحادي والمسار عبارة عن سلسلة غير مستقرة، عدم الاستقرار هذا باتجاه عام من نوع عشوائي (Stochastique).¹

ب- اختبار ديكي فولر الموسع (1981) Dickey-Fuller Augmentes (ADF):

إن اختبار (ADF) يعتبر أحد الاختبارات الإحصائية القوية للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، ومنه يتم تقدير النماذج القاعدية الثلاثة باستعمال طريقة (OLS) العادية كما يلي:²

¹ W.A FULLER D.A DICKEY, Distributions of the estimators for autoregressive time series with a unit root, J.A.S.A, 74, 1979, p 430.

² - D.A.Dickey, W.A. Fuller, the liklihoob ration statistics for awtgressive, time series with a unit root, econometrica, 494, 1981, pp 1057-1074

$$\nabla X_t = \rho X_{t-1} - \sum \phi_j \nabla X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (1)}$$

$$\nabla X_t = \rho X_{t-1} - \sum \phi_j \nabla X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (2)}$$

$$\nabla X_t = \rho X_{t-1} - \sum \phi_j \nabla X_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon \quad \text{النموذج (3)}$$

$$\varepsilon \rightarrow \text{i.i.d.}(0; \theta_\varepsilon^2), \quad \rho = \phi - 1 \quad \text{حيث أن:}$$

P : درجة التأخر.

ومنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المعامل (ρ) يختلف جوهريا عن الصفر ، ويمكن الإثبات الرياضي أن ρ يساوي

$$\rho = (\phi_1 - 1) \cdot (1 - \phi_1 - \dots - \phi_{\pi-1})$$

معلمات : $\phi_1, \phi_2, \phi_3, \dots, \phi_{\pi-1}$

$$H_0: \phi_1 - 1 = 0$$

ومنه يتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \phi_1 - 1 < 0$$

2: اختبار فيليبس-بيرون (1988) Phillips et perron

هذا الاختبار يعمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولار، من أجل أخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية حيث اعتمد فيليبس و بيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF و يجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

أ- التقدير بواسطة MCO النماذج الثالثة القاعدية لاختبار ديكي فولار، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

ب- تقدير التباين المعطى في الأجل القصير $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ ، حيث e_t تمثل البواقي.

ج- تقدير المعالم المصححة S_1^2 ، المسمى التباين الطويل الأجل والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t + 2 \sum_{t=1}^i \left(1 - \frac{i}{t-1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+k}^n e_t e_{t-1}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب إيجاد عدد التأخيرات l، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية n على

النحو التالي:

$$t \approx 4 \left(\frac{n}{100} \right)^{\frac{2}{9}}$$

د- حساب إحصائية فيلبس و بيرون:

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} * \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$$

، والذي يساوي-1 في الحالة التقريبية عندما يكون θ_t تشويش أبيض، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون.¹

المطلب 02: نمذجة سلسلة أسعار البترول باستخدام منهجية بوكس - جانكينز

شهد تحليل السلسلة الزمنية في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا خاصة بعد الإنجاز الذي حققه الباحثان (Jenkins-Box, 1976)، إذ تمكنا من وضع منهجية لمعالجة السلاسل الزمنية العشوائية، وقام بإدخال نماذج ARIMA، وكان الهدف منها هو نمذجة أي سلسلة زمنية بدلالة قيمها الماضية و لكن أيضا بدلالة القيم الحاضرة و الماضية للخطأ.

الفرع 01: نماذج تحليل السلاسل الزمنية ذات الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة والنماذج المختلطة.

إن النماذج التي اقترحها بوكس-جانكينز لتمثيل السلاسل الزمنية المستقرة من المرتبة الثانية هي كالتالي:²

1: نماذج الانحدار الذاتي **AR(p) Auto Regressive**

في نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة p تكون الملاحظة الحالية y_t مفسرة بواسطة متوسط الترجيح للملاحظات الماضية حتى إلى الفترة p و هذا على النحو التالي:

$$AR(1): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$AR(2): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \varepsilon_t$$

$$\dots \dots \dots$$

$$AR(p): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \dots \dots + \theta_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

$\theta_1, \theta_2, \dots, \theta_p$: معاملات يتم تقديرها ويمكن أن تكون سالبة أو موجبة.

ε_t : عبارة عن الخطأ العشوائي ويسمى بحد الاضطراب الأبيض.

¹ - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص 146

² - Bourbonnais R. , Econométrie , Manuel et Exercices Corrigés , Dunod , Paris , 4 me édition, 2002,pp 240-241.

و يتميز نموذج الانحدار الذاتي $AR(p)$ بالخصائص التالية:

- دالة الارتباط الذاتي البسيطة في حالة الاستقرار تبقى مستمرة في التناقص.
- فقط P الأوائل من معاملات بيان الارتباط الذاتي الجزئي تختلف جوهريا عن الصفر.

2: نماذج المتوسطات المتحركة $MA(q)$ Moving Average: في نماذج المتوسطات المتحركة من الدرجة q كل مشاهدة y_t تكون مفسرة بمتوسط مرجح للأخطاء العشوائية إلى الفترة q . وتكتب الصياغة العامة لهذا النموذج على النحو التالي:

$$MA(1): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1}$$

$$MA(2): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2}$$

.....

$$MA(q): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2} - \dots - \alpha_q \varepsilon_{t-q}$$

حيث:

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_q$: معاملات يتم تقديرها و يمكن أن تكون سالبة أو موجبة.

ε_t : عبارة عن الخطأ العشوائي ويسمى بحد الاضطراب الأبيض.

في دالة الارتباط العادي للنموذج $MA(q)$ فقط المعاملات q الأولى هي التي تختلف عن الصفر.

3: النماذج المختلطة $ARMA(p, q)$:

تتشكل هذه النماذج من جزأين، جزء الانحدار الذاتي $AR(p)$ بدرجة p ، و جزء المتوسطات المتحركة $MA(q)$ بدرجة q ، و بالتالي فإن النماذج المختلطة هي نماذج مفسرة بتركيبية تتكون من القيم الماضية و الأخطاء الماضية. و تعرف نماذج $ARMA(p, q)$ بالمعادلة التالية:

$$ARMA(q): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \dots + \theta_p y_{t-p} + \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \dots - \alpha_q \varepsilon_{t-q}$$

يتميز النموذج $ARMA(p, q)$ بالخصائص التالية:

- دالة الارتباط الذاتي البسيطة لا تنعدم وتبقى مستمرة في التناقص.
- دالة الارتباط الذاتي الجزئية لا تنعدم وتبقى مستمرة في التناقص.

الفرع 02: منهجية بوكس - جينكينز في نمذجة السلاسل الزمنية العشوائية

يتلخص نموذج بوكس-جينكينز في أربع مراحل يتم من خلالها اختيار النموذج الأنسب لغرض التقدير

والتنبؤ في نماذج السلاسل الزمنية مع تداخل هذه المراحل فيما بينها أحيانا و هذه المراحل الأربعة الأساسية هي:

● مرحلة التعرف Identification

● مرحلة التقدير Estimation

● مرحلة الفحص التشخيصي Diagnostic

● مرحلة التنبؤ Prediction

1. مرحلة التعرف: تعتبر مرحلة التعرف أهم وأصعب مرحلة في تحليل بوكس - جانكينس، فهي تسمح بتحديد النموذج الملائم من ضمن النماذج $ARIMA(p, d, q)$ أي تحديد المعلمات (p, d, q) و هي درجات الانحدار الذاتي، و عدد الفروق المطبقة لإرجاع السلسلة مستقرة، و درجات المتوسطات المتحركة على الترتيب. و بعد نزع الموسمية و تحويل السلسلة الزمنية إلى سلسلة مستقرة بالاعتماد على اختبارات الجذور الوحيدة، يمكن التعرف على المعلمات (p, q) للنموذج $ARMA$ و هذا بالاستعانة بخصائص دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية.

. إذا كان في بيان الارتباط الذاتي الجزئي فقط p الأوائل تختلف فقط عن الصفر، و كان بيان الارتباط الذاتي البسيط يتناقص ببطء، هذا يعني أن السلسلة من نوع $AR(p)$.

. إذا كان بيان الارتباط الذاتي البسيط والجزئي يتناقصان ببطء ويبقيان مستمرين في التناقص، فإن السلسلة الزمنية تكون من $ARMA$ ، ومن أجل تحديد الدرجات p, q يتم تقدير كل النماذج التي تكون عندها p و q تختلف جوهريا عن الصفر، ويتم اختيار النموذج $ARMA(p, q)$ الذي يقوم بتدنية معيار المعلومات $AKAIKE$ ¹.

2. مرحلة تقدير النموذج: بعد تحديد درجة النموذج $ARMA(p, q)$ ينبغي تقدي معلمات النموذج، و تختلف طريقة التقدير و هذا تبعا للنموذج المشخص.

في حالة الانحدار الذاتي $AR(p)$ يمكن تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى أو باستخدام معادلة يول. ولكر و التي تعطى بالشكل الآتي:

$$R(p): \begin{cases} r_1 = \theta_1 + \theta_2 r_{1-1} + \dots + \theta_p r_{p-1} \\ r_2 = \theta_1 r_1 + \theta_2 + \dots + \theta_p r_{p-2} \\ r_p = \theta_1 r_{p-1} + \theta_2 r_{p-2} + \dots + \theta_p \end{cases}$$

حيث:

(r_1, r_2, \dots) معاملات الارتباط، و يمكن تقدير المعلمات $(\theta_1, \theta_2, \dots)$ بحل جملة المعادلات المحصل عليها، و تستخدم هذه المعادلات لتقدير معلمات أي نموذج انحدار ذاتي من أي درجة.

أما بالنسبة لتقدير معلمات النموذج $MA(q)$ فقد أقتراح بوكس و جانكينس استخدام طريقة تقدير تكرارية.²

3. مرحلة الفحص التشخيصي: بعد الانتهاء من مرحلتي التعرف وتقدير النموذج، نتطرق إلى المرحلة الثالثة من عملية النمذجة، وهي اختبار قوة النموذج الإحصائية، والتأكد من أنه النموذج الصحيح، وذلك بالتأكد من أن النموذج خال من تركيبة الارتباط الذاتي أو تركيبة المتوسطات المتحركة، أو بعبارة أخرى التأكد من أن حد الخطأ لهذا النموذج مطابق لشروط حد الخطأ الأبيض.

و يتم عادة فحص النموذج عن طريق معاملات الارتباط الذاتي و معاملات الارتباط الذاتي الجزئي للبقاقي في النموذج المقدر و ليس السلسلة الأصلية، فإذا كانت جميع المعلمات تقع داخل فترة الثقة (95%) فإن الارتباط

¹ - سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص126.

² - Bourbonnais R, Op-cité, p240

الذاتي بين حدود الحد العشوائي غير معنوي، كما يمكن استخدام إحصائية Q السابقة أو اختبار جذر الوحدة لبواقى النموذج المقدر¹.

4. مرحلة التنبؤ (الاجتهاد في التخطيط المستقبلي): عندما يتم التحقق من جودة النموذج من خلال الإختبارات الإحصائية، يتم استخدام في التنبؤ، حيث يختلف نموذج التنبؤ حسب نوع النموذج المقدر ضمن نماذج (AR, MA, ARIMA) وتتم عملية التنبؤ وفق منهجية بوكس-جانكينس وفق المراحل الآتية:

- كتابة النموذج المقدر.
- تعويض t بـ $T+h$ حيث h يعبر عن أفق التنبؤ أي عدد فترات التنبؤ بعد آخر فترة t .
- تعويض القيم المستقبلية للمتغير y_t بتنبؤاتها، بينما يتم تعويض الأخطاء المستقبلية بالأصفار والماضية ببواقى عملية التقدير.²

المطلب 03: نمذجة تباين سلسلة بواقى أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH و GARCH

لقد اعتمد الاقتصاديون و لفترة طويلة على النماذج الخطية بغرض وصف و نمذجة الظواهر الاقتصادية ، و هذا من خلال الاعتماد على النماذج $ARMA(q,p)$ ، إلا أن الواقع غير ذلك فمعظم المتغيرات المالية بما فيها أسعار البترول تتميز بديناميكية غير خطية و عدم ثبات التباين عبر الزمن و بظاهرة عدم التناظر *asymetrie* والتي لا تأخذها النماذج $ARMA$ بعين الاعتبار، هذا ما أدى بالباحث (R.Engle(1982 إلى اقتراح نماذج ARCH والتي تقوم بنمذجة تباين الأخطاء العشوائية وتحسين المجالات التنبؤية، ليقوم بعده (Bollerslev (1986 بتعميم النموذج الأول بإنشاء النموذج $GARCH(q,p)$ (Generalized ARCH) .

الفرع 1: نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء (النماذج ARCH , GARCH)

سوف نتعرض في هذا الفرع للصيغ العامة لنماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء ARCH ونموذج ARCH المعمم أو ما يعرف بـ GARCH وهي كالتالي:³

1: النماذج $ARCH(q)$ (Autoregressive Conditional Heteroskedasticity)

وفقا لهذه النماذج يكون تباين السلسلة الزمنية غير ثابت أي يرتبط بمجموعة المعلومات المتوفرة والزمن. تقدم صياغة النموذج $ARCH(q)$ بالعلاقة التالية:

¹ - أحمد بن عبد الله الغنام، تحليل السلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الأسهم في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية Box

Jenkins، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 12

² - مولود حشمان، السلاسل الزمنية و تقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 177

³ - سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 132 133.

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2$$

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \alpha_2 \varepsilon_{t-1}^2 + \alpha_3 \varepsilon_{t-2}^2 + \dots + \alpha_q \varepsilon_{t-q}^2$$

حيث:

σ_t^2 : التباين الشرطي للخطأ العشوائي ε_t ، والذي يمثل مؤشر قياس تباين السلسلة الزمنية، وحسب المعادلة الأولى أعلاه فإن التباين الشرطي في الزمن t لـ ε_t يعتبر دالة خطية لمربع القيم الماضية q للخطأ العشوائي ε_{t-1}^2 ، وهذا يعني أنه إذا كانت ε_{t-1} مرتفعة من حيث القيمة المطلقة يتوقع أن يكون التباين الشرطي (التباين) لـ ε_t هو كذلك مرتفع (القيمة المطلقة)، بمعنى أن الصدمات الكبيرة (صغيرة) تتجه لتتبع بصدمات كبيرة (صغيرة) سواء كانت موجبة أو سالبة.

α_0, α_i : المعاملات حيث $\alpha_0 > 0$ و $\forall i \alpha_i \geq 0$ ، القيود المفروضة على المعاملات تضمن ايجابية التباين الشرطي، و في حالة $\alpha_i = 0$ ($i = 1, 2, 3, \dots, q$) يكون التباين الشرطي ثابت $\varepsilon_t^2 = \alpha_0$ و بالتالي تصبح سلسلة الخطأ العشوائي ε_t ثابتة التباين الشرطي.

2: النماذج $GARCH(p, q)$ (Generalized ARCH):

في هذا النموذج يكون التباين الشرطي للخطأ العشوائي دالة خطية لمربع القيم الماضية للخطأ العشوائي و للتباين نفسه مؤخر بـ j خطوة زمنية. و الصياغة العامة لهذا لنموذج $GARCH(p, q)$ تعرف بالمعادلة الآتية:¹

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 + \sum_{j=1}^q \beta_j \varepsilon_{t-j}^2$$

$$\beta_j \geq 0 \text{ و } \alpha_i \geq 0 \text{ و } \alpha_0 > 0 : \forall i, \forall j$$

حيث

تضمن القيود على المعاملات إيجابية التباين الشرطي.

في حالة $p = 0$ النموذج $GARCH(p, q)$ يصبح النموذج $ARCH(q)$.

الفرع 02: اختبار النماذج من نوع $ARCH$:

قبل تقدير نموذج $ARCH$ لا بد من إجراء اختبار للتأكد أولاً من أن تباين البواقي غير ثابت عبر الزمن و

يتم اختبار $ARCH$ عن طريق اختبار الفرضيتين الآتيتين:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_p = 0$$

الفرضية العدمية: وهي فرضية ثبات التباين أي:

الفرضية البديلة: عدم ثبات التباين الشرطي: على الأقل معامل $\alpha_i, \dots, (i = 1, \dots, q)$ تختلف عن الصفر

$$H_1: \alpha_i$$

أي لا تختلف أي: لا تختلف كلها جوهرياً عن الصفر

في حالة قبول الفرضية العدمية H_0 يكون تباين الخطأ ثابت عبر الزمن $\sigma_t^2 = \alpha_0$ ، وفي الحالة العكسية أي رفض

الفرضية العدمية أي أن تباين الخطأ غير ثابت عبر الزمن، يصبح الخطأ يتبع سيرورة من نوع $ARCH(q)$.

¹ - Hélène Hamisultane, **ECONOMETRIE DES SERIES TEMPORELLES**, HAL archives-ouvertes, cours licence sciences de l'homme et société, méthodes et statistiques, France, 2002, p18

يتم إجراء الاختبار عبر المراحل التالية:¹

المرحلة الأولى: يتم حساب $\hat{\varepsilon}_t$ باقي نموذج الانحدار (أو باقي نموذج $ARMA$ إذا كان الأمر يتعلق بسلسلة متغير واحد).

المرحلة الثانية: يتم حساب $\hat{\varepsilon}_t^2$.

المرحلة الثالثة: يتم إجراء الانحدار الذاتي $\hat{\varepsilon}_t^2$ على لثابت و على q من قيمه الماضية (يحتفظ فقط بالأخطاء المعنوية)، بحيث:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2$$

المرحلة الرابعة: يتم حساب إحصائية مضاعف لاغرونج $LM = n \times R^2$ ، حيث أن:

n : عدد المشاهدات المستخدمة في حساب الانحدار للمرحلة الثالثة.

R^2 : معامل التحديد للمرحلة الثالثة.

في ظل الفرضية العدمية لثبات التباين تتبع إحصائية LM توزيع كاي تربيع بدرجة حرية p لذا يتم تحديد قيمة LM_{tab} الجدولية، و اتخاذ القرار كما يلي:

$LM < \chi^2$. هذا يعني قبول الفرضية العدمية أي أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن.

$LM > \chi^2$. يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، أي فرضية عدم ثبات التباين الشرطي، و هذا يعني أن الخطأ من نوع $ARCH(p)$.

يسمح اختبار معنوية المعاملات α_i للانحدار ε_t^2 على ε_{t-p}^2 بتحديد الدرجة p للصيغة $ARCH(p)$ ، و يتم تحديد معامل p بالتاخر بالنسبة للنموذج $ARCH$ إنطلاقاً من معيار $AKAIKE$ حيث أن الدرجة $p = 3$ تعتبر كدرجة قصوى و إذا حدث ذلك يتم الانتقال إلى نموذج $GARCH$.

الطريقة الثانية: تتمثل في إجراء بيان الارتباط الذاتي لعملية مربع البواقي للنموذج الأساسي، و إذا كانت إحصائية $Ljung - Box$ تختلف معنوياً عن الصفر (أصغر من 5%) فهذا يدل على أنه من الممكن أن تكون سلسلة

البواقي من الصيغة $ARCH$ أو $GARCH$ ، ثم يتم حساب إحصائية مضاعف لاغرونج $LM = n \times R^2$.

المرحلة الخامسة: حساب سلسلة تطاير أسعار البترول The volatility of oil prices

من أجل دراسة تأثير تطاير أسعار البترول، سوف نعتمد على الانحراف المعياري الشرطي لأسعار البترول

الذي نتحصل عليه بعد نمذجة قياسية لأسعار البترول خلال فترة (1980-2017)، معتمدين في ذلك على النموذج $GARCH$.

¹ - سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 135 136.

المبحث 03: تحليل نتائج الدراسات ومدى استجابة الانفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري لتقلبات أسعار البترول

تتم عملية تحليل النتائج وفق مجموعة من المراحل نعرضها كما يلي:

أولاً: نمذجة تقلبات (تطابير) سعر البترول بالاعتماد على نماذج ARCH:

المرحلة الأولى : دراسة استقرارية سلسلة أسعار البترول.

نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة أسعار البترول يتضح من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر الموسع (ADF)

Prob	None	Prob	Trend and intercept	Prob	Intercept		ADF	الخصائص
								المتغيرات
0.4688	-0.557518	0.6230	-1.922072	0.5955	-1.350694	T	I(0)	أسعار البترول (oil price)
0.0000	-5.458840	0.0006	-5.301720	0.0001	-5.388755	T	I(1)	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول رقم (02) نجد:

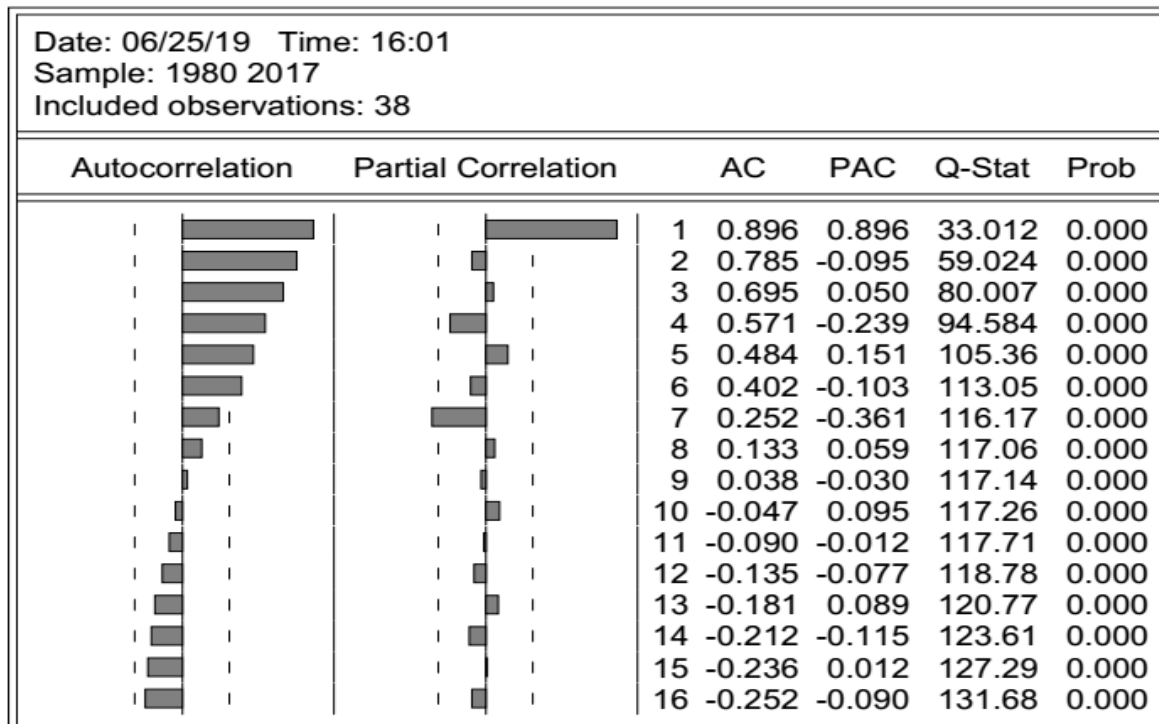
- السلسلة الزمنية لمتغير (oilprice) غير ساكنة في المستوي (قيمة t المحسوبة عند معنوية 5% أكبر من قيمة t الجدولية)، لكن عندما أخذنا بالفرق الأول أصبحت ساكنة (قيمة t المحسوبة عند معنوية 5% أقل من قيمة t الجدولية). أي سلسلة سعر البترول مستقرة في النفاصل الأول وعليه فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

المرحلة الثانية : نمذجة أسعار البترول باستخدام منهجية Box- Jenkins، التي تركز على نماذج تحليل السلاسل الزمنية ذات الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة و النماذج المختلطة ARIMA.

في البداية يتم تحديد الدرجات p و q للنموذج ARMA و هذا بالاستعانة ببيان الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة أسعار البترول (oilprice).

الشكل رقم (05): بيان الارتباط الذاتي لسلسلة أسعار البترول (oil price)

Correlogram of OILPRICE



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EViews10

يتبين من خلال بيان الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي المبين في الشكل رقم (05) أن دالة الارتباط الذاتي غير منعدمة و مستمرة في التناقص، بينما دالة الارتباط الذاتي الجزئية فقط p الأول يختلف جوهريا عن الصفر، و هذا يعني أن سلسلة أسعار البترول يمكن أن تكون على شكل نموذج انحدار ذاتي من الدرجة p أي $AR(p)$. و بعد المفاضلة بين عدة نماذج $AR(p)$ ، اعتمادا على تدرية المعيار $AKAIKE$ و معنوية المعاملات توصلنا إلى أن النموذج $AR(1)$ هو المناسب لنمذجة سلسلة سعر البترول.

- تقدير و اختبار جودة النموذج $AR(1)$:

تظهر نتائج تقدير الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى لسلسلة أسعار البترول $AR(1)$ في الشكل التالي:

الجدول رقم (03): نتائج عمليات تقدير النموذج $AR(1)$

Dependent Variable: OILPRICE				
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)				
Date: 06/25/19 Time: 16:03				
Sample: 1980 2017				
Included observations: 38				
Convergence achieved after 19 iterations				
Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.960903	0.028164	34.11788	0.0000
SIGMASQ	169.2076	26.66474	6.345744	0.0000
R-squared	0.800772	Mean dependent var	40.31816	
Adjusted R-squared	0.795238	S.D. dependent var	29.53420	
S.E. of regression	13.36443	Akaike info criterion	8.141853	
Sum squared resid	6429.889	Schwarz criterion	8.228042	
Log likelihood	-152.6952	Hannan-Quinn criter.	8.172519	
Durbin-Watson stat	1.762159			
Inverted AR Roots	.96			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EIEWS10

نلاحظ أن الاحتمال المناظر لإحصائية t تساوي صفر، ومنه فإن المعلمة المقدره للنموذج تختلف جوهريا عن الصفر. ومن خلال استخدام بيان الارتباط الذاتي للبقايا (E) يمكن التأكد بأن بقايا عملية التقدير تحاكي تشويشا أبيض.

الشكل رقم (06): بيان الارتباط الذاتي للبقايا

Correlogram of E

Date: 06/25/19 Time: 16:08						
Sample: 1980 2017						
Included observations: 38						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.077	0.077	0.2432	0.622
		2	-0.121	-0.128	0.8634	0.649
		3	0.074	0.097	1.1022	0.777
		4	-0.205	-0.244	2.9847	0.560
		5	-0.042	0.032	3.0652	0.690
		6	0.306	0.257	7.5018	0.277
		7	-0.094	-0.143	7.9352	0.338
		8	-0.104	-0.056	8.4862	0.387
		9	-0.111	-0.200	9.1273	0.426
		10	-0.156	-0.001	10.450	0.402
		11	0.010	-0.018	10.455	0.490
		12	0.016	-0.123	10.471	0.575
		13	-0.061	-0.036	10.694	0.636
		14	-0.026	-0.058	10.736	0.707
		15	-0.041	0.034	10.846	0.763
		16	-0.035	-0.055	10.933	0.814

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EIEWS10

من خلال الشكل (06) نلاحظ أن النموذج مقبول إحصائياً و ذلك لكون معاملات الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية تقع داخل مجال ثقتها وبالتالي فهي تحاكي التشويش الأبيض، الأمر الذي يفتح المجال لإحتمال وجود أثر ARCH، في سلسلة أسعار البترول.

المرحلة الثالثة : نمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH .

1- اختبار وجود أثر ARCH:

من أجل اختبار أثر ARCH ينبغي إجراء الانحدار الذاتي لمربع البواقي p و قبل إجراء هذا الانحدار الذاتي ينبغي حساب عدد التأخيرات، و قد تبين أن عدد التأخير هو 1. وتظهر نتائج اختبار وجود أثر ARCH في سلسلة أسعار البترول كما يلي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار نموذج ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	37.66003	Prob. F(1,35)	0.0000	
Obs*R-squared	19.17727	Prob. Chi-Square(1)	0.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 06/25/19 Time: 16:13				
Sample (adjusted): 1981 2017				
Included observations: 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	243.5401	180.5473	1.348899	0.1860
RESID^2(-1)	0.719843	0.117300	6.136777	0.0000
R-squared	0.518305	Mean dependent var	868.5833	
Adjusted R-squared	0.504542	S.D. dependent var	1288.260	
S.E. of regression	906.7907	Akaike info criterion	16.51024	
Sum squared resid	28779428	Schwarz criterion	16.59732	
Log likelihood	-303.4394	Hannan-Quinn criter.	16.54094	
F-statistic	37.66003	Durbin-Watson stat	1.703181	
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EViews10

تبين نتائج الاختبار أن إحصائية LM تساوي (19.17727) وبالتالي فهي ذات دلالة إحصائية، لذا فإننا سنرفض الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود أثر ARCH من الدرجة الأولى، مع ملاحظة أن

$$LM = n \times R^2 = 37 \times 0.518305 = 19.17727$$

كما أن احتمالية إحصائية LM_{cal} (Obs*R-squared) أقل من 5% و هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة بعدم ثبات التباين الشرطي.

2- تقدير النموذج ARCH:

من أجل تقدير معادلة التباين، فقد قمنا بتقدير مجموعة من النماذج و اتضح لنا أن النموذج المقبول لتمثيل التباين الشرطي (التقلبات) لسعر البترول هو النموذج ARCH(1) و تظهر نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) نتائج تقدير النموذج ARCH(1)

Dependent Variable: OILPRICE Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps) Date: 06/25/19 Time: 16:21 Sample (adjusted): 1981 2017 Included observations: 37 after adjustments Convergence achieved after 30 iterations Coefficient covariance computed using outer product of gradients Presample variance: backcast (parameter = 0.7) GARCH = C(2) + C(3)*RESID(-1)^2				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
AR(1)	1.016600	0.019628	51.79226	0.0000
Variance Equation				
C	19.26895	7.373906	2.613127	0.0090
RESID(-1)^2	2.143864	0.670062	3.199500	0.0014
R-squared	0.797666	Mean dependent var	40.63378	
Adjusted R-squared	0.797666	S.D. dependent var	29.87655	
S.E. of regression	13.43893	Akaike info criterion	7.566629	
Sum squared resid	6501.776	Schwarz criterion	7.697244	
Log likelihood	-136.9826	Hannan-Quinn criter.	7.612677	
Durbin-Watson stat	1.839907			
Inverted AR Roots	1.02	Estimated AR process is nonstationary		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EViews10

المرحلة الرابعة: حساب سلسلة تطاير أسعار البترول:

من أجل دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول، سوف نعلم على الانحراف المعياري الشرطي لأسعار البترول الذي حصلنا عليه بعد النمذجة القياسية لأسعار البترول خلال الفترة (1980 - 2017)، معتمدين في ذلك على النموذج ARCH(1). و قد كانت قيم الانحراف المعياري الشرطي الذي رمزنا له بالرمز (CSARCH) نسبة إلى النموذج ARCH(1) كما يلي:

الجدول رقم (06): سلسلة الانحراف المعياري الشرطي لأسعار البترول

CSARCH

Last updated: 06/25/19 - 16:27 Modified: 1980 2017 // Conditional Variance	
1980	NA
1981	56.92770
1982	43.97316
1983	20.23034
1984	51.50189
1985	23.01605
1986	25.16314
1987	435.1766
1988	53.15028
1989	49.97125
1990	36.48291
1991	65.87741
1992	53.73403
1993	19.78178
1994	31.78381
1995	21.72838
1996	21.73360
1997	40.54320
1998	27.39432
1999	115.7968
2000	72.56917
2001	226.8500
2002	71.54776
2003	20.84064
2004	43.12254
2005	139.3329
2006	438.9611
2007	216.8225
2008	123.9013
2009	1277.220
2010	2639.178
2011	526.1523
2012	1788.147
2013	19.36011
2014	81.71064
2015	294.8341
2016	5041.062
2017	214.8568

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EViews10

ثانيا: استجابة النفقات العامة و سعر صرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري لتطير أسعار البترول:

1. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1.1. متغيرات الدراسة:

oilprice: يعبر عن سعر البترول في السوق العالمية خلال السنة.

إلا أنه ينبغي ملاحظة وأن دراسة العلاقة السببية بين صدمات سعر البترول وكل من النفقات العامة وسعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري، باستخدام متغير سلسلة سعر البترول تعتبر غير فعالة، لهذا ينبغي دراسة العلاقة باستخدام سلسلة تقلبات (تطير) سعر البترول.

CSARCH: يعبر عن تقلبات (تطايير) أسعار البترول و نعبّر عنه في دراستنا بمؤشر الانحراف المعياري (التباين) الشرطي لأسعار البترول الذي تحصلنا عليها بعد النمذجة القياسية لأسعار البترول خلال الفترة (1980 - 2017)، معتمدين في ذلك على النموذج ARCH(1).

TCR: يمثل سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري وهو معدل الصرف الاسمي مرجح بالأسعار النسبية بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين. ويتم حسابه بالصيغة التالية:

$$TCR = TCN(P^*/P)$$

حيث TCN: معدل الصرف الاسمي، (P^*/P) : الرقم القياسي للأسعار المحلية/الأجنبية.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي يعكس الفرق بين القوة الشرائية للدول، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي لدولة ما كلما زادت قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

XPN: وتعبر عن النفقات العامة السنوية بالميزانية العامة في الجزائر وتشمل كلا من النفقات العامة للتسيير والنفقات العامة للتجهيز لسنة مالية واحدة.

2.1. حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرات الاقتصاد الجزائري والمتمثلة بالدرجة الأولى في: سعر صرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري (TCR)، النفقات العامة (XPN)، سعر البترول (oil price)، تطايير سعر البترول (CSGARCH). كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذه المؤشرات خلال الفترة (1980 - 2017).

2. منهجية الدراسة و إجراءاتها:

1.2. مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (سعر صرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري (TCR)، النفقات العامة (XPN)، سعر البترول (oil price)، تطايير سعر البترول (CSGARCH)) من الجهات المتخصصة مثل المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، البنك الدولي، المديرية العامة للتقديرات والسياسات DGPP، النشرات الإحصائية السنوية للأوبك.

2.2. معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (Eviews 10) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تحديد فيما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من العلة الهولندية ودورية السياسة المالية خلال فترة الدراسة.

3.2. اختبار استقرارية المتغيرات: متغيرات الدراسة التي نحن بصدد اختبار استقراريته تمثل في: سعر صرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري (TCR)، النفقات العامة (XPN)، تطايير سعر البترول (CSGARCH)، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر الموسع (ADF)

Prob	None	Prob	Trend and intercept	Prob	Intercept		ADF	الخصائص المتغيرات
0.9969	2.609751	0.9900	-0.205250	0.9992	1.595272	T	I(0)	تقلبات أسعار
0.0139	-2.509701	0.0000	-9.196402	0.0000	-8.182880	T	I(1)	البترو (CSARCH)
0.0005	-3.754480	0.7310	-1.697705	0.3795	-1.789174	t	I(0)	سعر الصرف
0.0040	-2.998325	0.0010	-5.232653	0.0120	-3.585049	T	I(1)	الحقيقي الفعال (TCR)
0.3366	-0.858108	0.5173	-2.118065	0.7604	0.946243	T	I(0)	النفقات العامة
0.5721	-0.294223	0.3204	-2.512012	0.7088	-1.087765	T	I(1)	(XPN)
0.0000	-11.29521	0.0000	-10.95942	0.0000	-11.19077	T	I(2)	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول رقم (07) نجد:

- السلسلة الزمنية للمتغير (CSGARCH) هي أيضا غير ساكنة في المستوى وعند احتساب الفروق الأولي لهذه السلسلة، أصبحت ساكنة (قيمة t المحسوبة عند معنوية 5% أقل من قيمة t الجدولية باحتمال أقل من 5%).
- السلسلة الزمنية للمتغير (TCR) هي أيضا غير ساكنة في المستوى و عند احتساب الفروق الأولي لهذه السلسلة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t المحسوبة عند معنوية 5% أقل من قيمة t الجدولية باحتمال أقل من 5%).
- السلسلة الزمنية للمتغير (XPN) هي أيضا غير ساكنة في المستوى وعند احتساب الفروق الأولي لهذه السلسلة بقيت مرة أخرى غير ساكنة، ولكن عند أخذ الفرق الثاني لها أصبحت ساكنة (قيمة t المحسوبة عند معنوية 5% أقل من قيمة t الجدولية باحتمال أقل من 5%).

4.2 تحديد فترات الإبطاء:

من الجدول رقم (08) يتضح أن خمس معايير اختاروا 3 فترات إبطاء و هما SC، LR، AIC، FPE، HQ. لذا سنختار 3 فترات إبطاء، كما يلي:

الجدول رقم (08): نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-792.3253	NA	4.17e+16	46.78384	46.91852	46.82977
1	-682.6757	193.4994	1.12e+14	40.86328	41.40199	41.04699
2	-667.5300	24.05491	7.94e+13	40.50176	41.44452	40.82327
3	-641.0465	37.38848*	2.94e+13*	39.47332*	40.82011*	39.93262*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

بناء على نتائج اختبارات جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة والتي أسفرت عن أن متغيرات الدراسة مستقرة في مستويات مختلفة، فسلسلة تقلبات أسعار البترول مستقرة في الفرق الأول، سلسلة سعر الصرف الحقيقي الفعال مستقرة في الفرق الأول، سلسلة النفقات العامة مستقرة في الفرق الثاني، و بالتالي سوف يتم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ: VAR، لاستنتاج دوال الاستجابة الدفعية و جداول تفكيك التباين، من أجل معرفة تأثير تقلبات (تطايير) سعر البترول على كل من النفقات العامة و سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري.

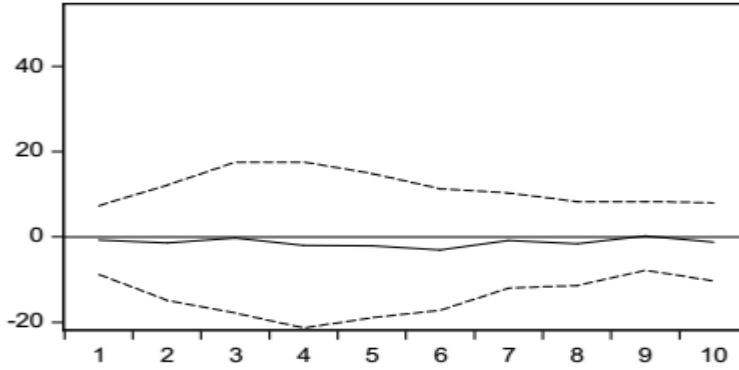
5.2. تحليل دوال الاستجابة الدفعية لصدمة في تطايير سعر البترول (DCSARCH):

سوف نقوم بتحليل أثر تقلبات سعر البترول على كل من النفقات العامة و سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري، وهذا من خلال الاستعانة بدوال الاستجابة الدفعية لمدة تنبؤ 10 سنوات، والشكل الاتي يبين الاستجابة الدفعية لكل من النفقات العامة و سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري، لصدمة واحدة في تطايير أسعار البترول للفترة (1980.2017).

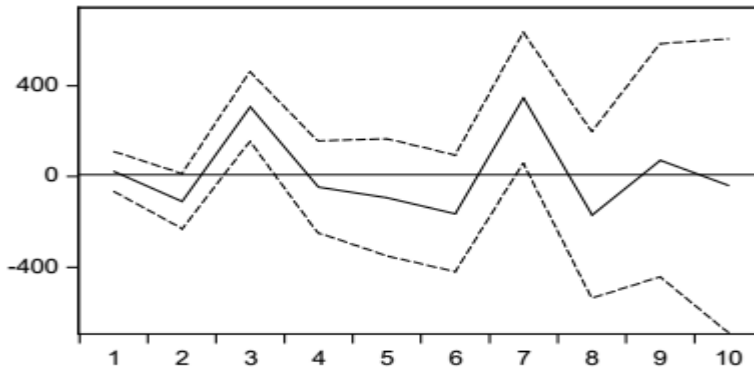
الشكل رقم(07): استجابة سعر صرف الفعّال الحقيقي للدينار الجزائري و النفقات العامة لصدمة في تقلبات

(تطاير) سعر البترول

Response of TCR to CSARCH



Response of XPN to CSARCH



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EViews10

يظهر من خلال منحنى استجابة سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، أن صدمة موجبة في تطاير سعر البترول المعبر عنه بالانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول (DCSARCH)، لم يكن لها أي تأثير في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على مدى 10 سنوات، وإذا كان أي تأثير فإنه مهمل وبسيط لا يصل حتى إلى 1%، وهذا لا يدعم فرضية المرض الاقتصادي الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، حيث يتبين أن حركة سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري لا ترتبط بتقلبات (تطاير) أسعار البترول.

هذه النتيجة المتوصل إليها جاءت منافية لما تم التوصل إليه في دراسات سابقة على دول نامية مصدرة للبترول. ففي كثير من الدول النامية المصدرة للبترول، نجد بأن أسعار البترول تعتبر أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية وارتفاع في الإنفاق العام، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري، فينتج بذلك ارتفاع في سعر

الصرف الحقيقي الفعال، ومع مرور الوقت يترتب عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال، تحول في الموارد خارج القطاعات المصدرة غير البترولية.

و في الجزائر وبالرغم من أن قطاع البترول يعتبر ملكا للدولة فإن معظم نفقات الميزانية مصدرها عائدات البترول، وبما أن الجانب الأكبر من الإنفاق العام في الجزائر يخصص لقطاعات السلع غير قابلة للتبادل التجاري كالأشغال العامة و البناء، الخدمات، وتقلبات (تطابير) أسعار البترول لا تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال وبالتالي ينعلم أثر النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري، فإن هذا قد يؤثر إيجابيا على تنافسية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري خارج النفط، ويعزز الأنشطة الاقتصادية المصدرة خارج قطاع الطاقة.

كذلك يمكن تفسير عدم استجابة سعر الصرف الحقيقي الفعال لصدمة موجبة أو سالبة في تقلبات (تطابير) أسعار البترول بانعدام ظاهرة الأثر النقدي في الاقتصاد الجزائري، ففي الاقتصاديات التي تعاني من العلة الهولندية نجد بأن ارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى تراكم الاحتياطات الأجنبية، و تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية يترتب عليه توسع في القاعدة النقدية و زيادة عرض النقود، و هذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع في الأسعار و إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعال، و هذا ما لم تثبته دراستنا على الاقتصاد الجزائري.

من خلال الشكل أعلاه كذلك نلاحظ استجابة النفقات العامة لصدمة في تطابير سعر البترول المعبر عنه بالانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول (DCSARCH)، حيث نجد بأن الصدمة الموجبة في تقلبات (تطابير) سعر البترول كان لها أثر إيجابي على النفقات العامة و هذا ما يدعم فرضية دورية السياسة المالية، لأنه في بلد يعتمد كلية على عائدات النفط مثل الجزائر ترتبط سياسة الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بتقلبات (تطابير) أسعار البترول، حيث تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول بزيادة النفقات العامة بشكل كبير، و في هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور القناة التي من خلالها تنتقل التقلبات في أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد، و ينتج عن التقلبات في عائدات النفط تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية التي يترتب عليها انخفاض في نوعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة، من جهة أخرى نلاحظ أن صدمة سالبة في تطابير سعر البترول لها تأثير سلبي على النفقات العامة، وهذا بسبب الارتباط الكبير للنفقات العامة بالإيرادات العامة التي تعتمد بدرجة كبيرة على الجباية البترولية.

وبالنسبة للجزائر فإن قطاع المحروقات يحتل مكانة هامة في اقتصاد البلد، حيث تمثل صادرات النفط أكثر من 97% من إجمالي صادرات البلد، وعائداته تمثل أهم مورد لتمويل الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل للتقلبات في أسعار البترول تأثير كبير في إجمالي النفقات العامة، وفي إجمالي مداخيل الدولة.

فالساسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية، حيث نجد أن سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء الانتعاش نتيجة زيادة المداخيل وتكون انكماشية في فترات الركود. لذا فقد سمح الارتفاع الكبير في أسعار البترول

لسنوات 1970 و بداية 1980 للحكومة الجزائرية بزيادة نفقاتها العامة وخاصة منها النفقات الرأسمالية، غير أنه في منتصف 1980 وبعد انخفاض أسعار البترول تغيرت ديناميكية الإنفاق هذه فانخفضت الاستثمارات العامة، وانخفضت مداخيل الحكومة، وقد أدى الاستمرار في ارتفاع نفقات الاستهلاك وانخفاض مداخيل الحكومة الجزائرية إلى توسع العجز المالي، و قد دفع هذا الوضع المالي الصعب الحكومة الجزائرية إلى إبرام اتفاق للتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي رافقه تشدد في السياسة المالية خلال الفترة (1994 – 1998)، إلا أن الحكومة الجزائرية عادت لتتبع سياسة مالية توسعية بعد ارتفاع أسعار البترول ، فاعتمدت الحكومة برامج الإنعاش الاقتصادي و برامج تدعيم النمو و تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2017)، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة مقارنة بحجم إيرادات الحكومة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الجباية البترولية، لكن بعد انخفاض أسعار البترول في نهاية عام 2014، تخلت الجزائر عن السياسة المالية التوسعية، و انتهجت سياسة إنفاقية متشددة تماشيا مع متطلبات الفترة، و استمرت في هذه السياسة حتى عام 2017.

وبسبب ارتباط التقلبات في الإيرادات العامة بالتقلبات التي تشهدها أسعار البترول، قامت الجزائر عام 2000 بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات العامة، ومعالجة العجز الذي يظهر في الميزانية العامة.

6.2. تحليل التباين:

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة نسبة التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه والمتغيرات الأخرى، وفي دراستنا لتحليل التباين سوف نحاول معرفة نسبة التغيرات المستقبلية في سعر صرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري والنفقات العامة التي تفسر بصدمات في تقلبات (تطابير) سعر البترول (DCSARCH) على الترتيب، كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (09): تحليل التباينات بين كل من تقلبات (تطاير) أسعار البترول (DCSARCH) و سعر الصرف الفعّال الحقيقي (DTCR) و النفقات العامة (DXPN)

Variance Decomposition of TCR:				
Period	S.E.	CSARCH	TCR	XPEN
1	23.46331	0.111247	99.88875	0.000000
2	41.57707	0.151586	99.81355	0.034862
3	54.72903	0.089073	99.83731	0.073620
4	63.82833	0.158338	99.70650	0.135162
5	70.14470	0.220260	99.64846	0.131278
6	74.64358	0.359811	99.52377	0.116419
7	77.79122	0.343479	99.53908	0.117440
8	79.95758	0.365403	99.52229	0.112306
9	81.44057	0.352726	99.53650	0.110774
10	82.49404	0.364377	99.52489	0.110731

Variance Decomposition of XPEN:				
Period	S.E.	CSARCH	TCR	XPEN
1	257.1818	0.721103	0.047152	99.23175
2	390.5283	8.262234	0.437732	91.30003
3	504.6218	42.29215	0.279643	57.42821
4	596.5274	30.86689	0.823631	68.30948
5	708.0777	23.62623	1.895224	74.47854
6	739.6721	26.54477	2.401468	71.05376
7	820.3710	39.51944	2.368488	58.11208
8	968.3238	31.40887	4.077947	64.51319
9	1058.024	26.76665	6.440397	66.79295
10	1084.261	25.62088	8.260475	66.11865

Cholesky Ordering: CSARCH TCR XPEN

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

بالنسبة للنفقات العامة (DXPN) نلاحظ أن تقلبات (تطاير) أسعار البترول تفسر حوالي 42% من التغيرات المستقبلية التي تحدث في النفقات العامة كأعلى تقدير، وهي مساهمة معتبرة. كذلك بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي الفعّال للدينار الجزائري (DTCR)، نلاحظ أن تقلبات (تطاير) أسعار البترول يفسر 36,0% من التغيرات المستقبلية التي تحدث في سعر الصرف الحقيقي الفعّال للدينار الجزائري كأعلى تقدير، وهي مساهمة ضعيفة جدا.

هذه النتائج تبين عدم تأثير الاقتصاد الجزائري بالعملة الهولندية، إلا أن سياستها المالية تتميز بنوع من الدورية. كما أنها تبين كبر درجة عدم التأكد التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر في المدى الطويل خاصة في ظل عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار البترول بالنسبة للسياسة المالية، صف إلى ذلك حجم التحدي الكبير الذي سوف تواجهه الجزائر في المستقبل في حالة عجزها عن فك الارتباط الكبير لاقتصادها بقطاع المحروقات وفي حالة عدم قدرتها على تنويع منتجاتها، في جانب وضع الأهداف النهائية للسياسة المالية على المدى القصير والطويل.

7.2. اختبار السببية:

الهدف من اختبار السببية هو معرفة فيما إذا كانت هناك علاقة معنوية في المدى القصير بين تقلبات (تطاير) سعر البترول وكل من النفقات العامة، سعر الصرف الحقيقي الفعّال للدينار الجزائري.

يوضح الجدول رقم (10) نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة: النفقات العامة (DXPN)، سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري (DTCR)، تطاير أسعار البترول (DCSARCH).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار السببية بين تقلبات (تطاير) أسعار البترول (DCSARCH) و كل من (DTCR) ، (DXPN).

الفرضية العدمية	F-Statistic	الاحتمال
D(CSARCH) does not Granger Cause D(TCR)	0.01705	0.9831
D(CSARCH) does not Granger Cause D(XPN)	12.1332	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، في الجدول رقم (11) بين كل من:

- تقلبات (تطاير) سعر البترول (DCSARCH) و سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري (DTCR)، أن F بلغت 0.01705 باحتمال قدره 0.9831 وعليه فإننا نقبل الفرضية العدمية بأن التغير في تقلبات (تطاير) سعر البترول (DCSARCH) لا يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري (DTCR)، خلال فترة الدراسة. (DCSARCH – DTTCR).

- تقلبات (تطاير) أسعار البترول (DCSARCH) و النفقات العامة (DXPN)، أن F بلغت 12.1332 باحتمال قدره 0.0001، وعليه فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة أن التغير في تقلبات (تطاير) سعر البترول (DCSARCH) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في النفقات العامة (DXPN). (DCSARCH → DXPN).

هذه النتائج تبين أن لتقلبات (تطاير) سعر البترول تأثير مباشر على النفقات العامة في المدى القصير، وليس لها أي تأثير على سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري في المدى القصير أيضا.

خلاصة الفصل

من خلال استعراضنا للتمثيل البياني لمتغيرات الدراسة وتحليل تطورها، والجانب النظري القياسي والمتضمن مختلف مراحل وخطوات الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعال في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، من أجل اختبار فيما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من العلة الهولندية ودورية السياسة المالية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- نظرا لأن أسعار البترول تتميز بتقلباتها المستمرة فقد رجح العديد من الاقتصاديين استعمال التقلبات بدلا من سلسلة أسعار البترول لدراسة التأثير المحتمل لهذا المورد على الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعال، لذا قمنا باستخدام الانحراف المعياري الشرطي (CSARCH) كمقياس لتطايير سلسلة سعر البترول، المستخرج من النماذج GARCH.

- كشفت نتائج اختبار استقرارية كل من: تقلبات أسعار البترول و سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري، مستقرة في الفرق الأول، بينما سلسلة النفقات العامة، مستقرة في الفرق الثاني، مما فتح لنا المجال لاستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي ال:VAR.

- تعتبر تقلبات أسعار البترول من أهم محددات النفقات العامة في الجزائر، حيث أظهرت دوال الاستجابة الدفعية أن استجابة النفقات العامة لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة، الأمر الذي يعرضها كذلك لآثار الصدمات السالبة في أسعار البترول.

- لم نجد أي أثر لتقلبات أسعار البترول على سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري خلال فترة الدراسة، حيث أثبتت دوال الاستجابة الدفعية، وتحليل التباين أنه لا توجد هناك استجابة من سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري عند حدوث أي صدمة ناتجة عن تقلبات أسعار البترول سواء كانت سالبة أو موجبة.

- من خلال تحليل التباين قمنا بتحديد نسبة التغيرات المستقبلية في سعر صرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري والنفقات العامة التي تفسر بصدمات في تقلبات سعر البترول (DCSARCH)، ووصلنا إلى نتيجة أن مساهمة تقلبات أسعار البترول في تفسير التغيرات المستقبلية في سعر صرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري ضعيفة جدا، بينما هي قوية في تفسير التقلبات المستقبلية التي تحدث في النفقات العامة، الأمر الذي يبين مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات قطاع المحروقات.

- تتميز السياسة المالية في الجزائر بخاصية الدورية، حيث نجد أن سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء الانتعاش نتيجة زيادة المداخيل (الناتج عن ارتفاع أسعار البترول) وتكون انكماشية في فترات الركود نتيجة انخفاض المداخيل، مما يفقد السياسة المالية دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية في حالة الركود الاقتصادي.

- بينت نتائج اختبار السببية لـ granger أن لتقلبات (تطايير) أسعار البترول تأثيرا مباشرا على النفقات العامة في المدى القصير، بينما تأثير تقلبات (تطايير) أسعار البترول على سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري لا يظهر في المدى القصير و لا في المدى الطويل.

تعتبر الموارد الطبيعية من بين أهم مصادر الثروة في أي بلد، غير أن التجربة أثبتت أن الوفرة في الموارد الطبيعية غير كافية وحدها لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية للبلد. وقد تجسد ذلك في الاختلافات الشاسعة في مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والفقيرة منها في العالم؛ وتكمن المفارقة بكون البلدان الحائزة على أحجام قليلة من الموارد هي التي تتفوق اقتصاديا على نظيراتها الغنية بالموارد الطبيعية، وقد تواترت الأسباب والتفسيرات لهذه الظاهرة التي أطلق عليها الاقتصاديون مصطلح نقمة الموارد الطبيعية، وأسأل الكثير من الحبر في الأوساط الاقتصادية والسياسية العالمية.

وقد تعرضنا في هذه الدراسة إلى الأدبيات النظرية الاقتصادية المفسرة لهذه الظاهرة وأهم النظريات التي يمكن أن تقدم لنا تفسيراً كافياً لهذا اللغز أي الارتباط السلبي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التعرض بالتفصيل لكل من تقلبات أسعار البترول والعلّة الهولندية ودورية السياسة المالية.

وانطلاقاً من الخلفية النظرية للموضوع، ولأن الجزائر من الدول الغنية بالبترول من جهة، ومن جهة أخرى لا تمتلك اقتصاداً قوياً ومتنووعاً، قمنا في هذه الدراسة بالبحث في مدى معاناة الاقتصاد الجزائري من العلة الهولندية ودورية السياسة المالية، وذلك من خلال قيامنا بالدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي وعلى سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري خلال الفترة (1980-2017)، من أجل إسقاط الجانب النظري لموضوع الدراسة على الاقتصاد الجزائري، وتحقيقاً لهدف الدراسة الرئيسي، محاولين بذلك الإجابة على الإشكالية المطروحة حول مدى إمكانية أن تكون لتقلبات أسعار البترول في الجزائر آثار على كل من سياسة الإنفاق الحكومي ومستوى سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري.

وكانت الإجابة على الإشكالات المطروحة من خلال اختبار الفرضيتين الأساسيتين للدراسة كالآتي:

الفرضية الأولى التي تنص على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من العلة الهولندية، فقد أثبتت الدراسة عدم صحتها، فالدراسة القياسية توصلت إلى أن الصدمة الموجبة أو السالبة في تقلبات (تطاير) أسعار البترول لا تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري، أي أن الاقتصاد الجزائري لا تظهر عليه أعراض العلة الهولندية خلال فترة الدراسة، وهي نتيجة غير متوقعة ومنافية لما تم التوصل له في الدراسة النظرية، فما يميز أغلب الدول النامية المصدرة للبترول أن تقلبات أسعار البترول هي أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعال وأنها تعاني من أعراض العلة الهولندية.

الفرضية الثانية التي تنص على أن السياسة المالية في الجزائر دورية خلال الفترة المدروسة، فقد أثبتت الدراسة صحتها، فالدراسة القياسية أثبتت فرضية دورية السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة وتوصلت إلى أن الصدمة الموجبة في تقلبات (تطاير) أسعار البترول كان لها أثر إيجابي على النفقات العامة، وينتج عن هاته التقلبات في الأسعار تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية التي يترتب عليه انخفاضاً في نوعية وفعالية الإنفاق العام بصفة عامة، وبالمقابل صدمة سالبة في تطاير سعر البترول لها تأثير سلبي على النفقات العامة.

نتائج الدراسة

بعد عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشتها على ضوء الفرضيات المسطرة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بهدفها الرئيسي والمتمثل في اختبار مدى معاناة الاقتصاد الجزائري من العلة الهولندية، والحكم على مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على اتجاه السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج.

1. تشير أدبيات العلة الهولندية أن هذه الظاهرة تؤثر على اقتصاديات الدول التي تعتمد في صادراتها على مورد طبيعي، فأن التوسع في القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي، ويحدث هذا من خلال أثرين مهمين هما أثر حركة الموارد و أثر النفقات، و بالإضافة إلى هذا التأثير على الاقتصاد الحقيقي، فإن لإنتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية، في المدى القصير، أثر نقدي يتجلى من خلال زيادة كل من الطلب و عرض النقود، و سواء الآثار الحقيقية للمرض الهولندي أو النقدية، كلها تفضي إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية.

2. تعتبر ظاهرة دورية السياسة المالية من بين أهم الدلائل الاقتصادية التي قدمها الاقتصاديون لتفسير انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وهي انتهاج سياسة مالية توسعية في الأوقات الجيدة (فترات ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية وارتفاع عوائد صادراتها) وانكماشية في الأوقات السيئة، وتترتب عنها تداعيات سلبية على اقتصاديات هاته الدول، من انخفاض في نوعية وفعالية الإنفاق العام بصفة عامة، والأثر السلبي للصدمات السالبة في تطاير أسعار البترول على الإنفاق الحكومي.

3. الاقتصاد الجزائري لا يعاني من العلة الهولندية، وهي النتيجة التي توصلنا لها من خلال تحليل دوال الإستجابة الدفعية لسعر صرف الفعالي الحقيقي للدينار الجزائري لصدمة تقلبات أسعار البترول وتحليل التباين، حيث لم نجد أي أثر لتقلبات أسعار البترول المعبر عنها بالانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول (DCSARCH) على سعر الصرف الحقيقي الفعالي للدينار الجزائري خلال فترة الدراسة، أي عدم تسجيل استجابة من سعر الصرف الحقيقي الفعالي للدينار الجزائري عند حدوث أي صدمة ناتجة عن تقلبات أسعار البترول سواء كانت سالبة أو موجبة، عكس ما كان متوقع وعكس الدراسات السابقة، ففي أغلب الدول النامية المصدرة للبترول تعاني من العلة الهولندية، وأن أسعار البترول تعتبر أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعالي، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية وارتفاع في الإنفاق العام، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري، فينتج بذلك ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي الفعالي، ومع مرور الوقت يترتب عن هذا الأخير تحول في الموارد خارج القطاعات المصدرة غير البترولية.

4. السياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية خلال الفترة المدروسة، وهي النتيجة التي توصلنا لها من خلال تحليل دوال الإستجابة الدفعية للإنفاق الحكومي لصدمة تقلبات أسعار البترول وتحليل التباين، حيث لاحظنا استجابة النفقات العامة لصدمة في تطاير سعر البترول المعبر عنه بالانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول (DCSARCH)، حيث نجد بأن الصدمة الموجبة في تقلبات أسعار البترول كان لها أثر ايجابي على النفقات العامة، وبالمقابل صدمة سالبة في تطاير سعر البترول لها تأثير سلبي على النفقات العامة، ولأن الجزائر تعتمد كلية على عائدات البترول في تمويل موازيتها العامة، فاستجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول تكون من خلال تأثير هذا الأخير على الإيرادات العامة والتي تنعكس آليا على الإنفاق العام، وبالتالي انتهاج سياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية والتي يترتب عليها انخفاضا في نوعية وفعالية الإنفاق العام في حالات الانتعاش وفقدان السياسة المالية دعمها للأنشطة الاقتصادية في حالة الركود الاقتصادي؛ وهي نتيجة تتوافق والدراسات الاقتصادية السابقة.
5. لتقلبات أسعار البترول قوة تفسيرية للتقلبات المستقبلية التي تحدث في النفقات العامة، الأمر الذي يبين مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بصورة عامة وعائدات البترول بصفة خاصة، كما أنه يبين كبر درجة عدم التأكد التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية الكلية والقائمين على التخطيط في الجزائر في المدى الطويل خاصة في ظل عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار البترول والحديث عن احتمال نضوب الموارد الباطنية، بالإضافة إلى حجم التحدي الكبير الذي سوف تواجهه الجزائر في المستقبل في حالة عجزها عن فك الارتباط الكبير لاقتصادها بقطاع المحروقات والاتجاه نحو التنويع الإنتاجي.
6. بينت نتائج اختبار السببية لـ granger أن لتقلبات أسعار البترول تأثير مباشر على النفقات العامة، و يبدأ ظهور هذا الأثر في المدى القصير، بينما لا تؤثر تقلبات أسعار البترول على سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري لا في المدى القصير ولا في المدى الطويل.

مقترحات الدراسة

بناء على النتائج التي توصلنا إليها، اقترحنا بعض التوصيات والتي من أهمها:

1. تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات وفرض رقابة أكثر على الواردات التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على القطاع الإنتاجي.
2. الاهتمام بقطاعي الخدمات والسياحة باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنويع صادرات البلد غير النفطية، وخلق مناصب الشغل، حيث أشار البنك الدولي (2009) أنه ينبغي على الجزائر أن تستغل طاقاتها في تصدير الخدمات وتشجيع السياحة.
3. تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، خاصة قطاع الصناعة للنهوض بها وإدماجها في اقتصاد السوق وادخالها غمار المنافسة في الأسواق العالمية.
4. القيام بالتشخيص الدقيق لمشاكل الاقتصاد الوطني من خلال الاهتمام مجال البحث والاستشراف والقيام بالدراسات الدقيقة لتشخيص الوضع الصحيح للاقتصاد الوطني وإيجاد السياسات الناجعة للقيام بالاقتصاد الجزائري في مصاف الدول المتقدمة.
5. الاهتمام بجانب العرض إذ يجب على الدولة انتهاز سياسات جديدة أكثر فاعلية من خلال تطوير القطاع الانتاجي لتلبية الطلب المحلي دون اللجوء إلى قطاع الواردات وذلك من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية وتشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
6. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة، وتهيئة البيئة التشريعية المشجعة على الاستثمار، وإقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة وتعمل على تحسين أنظمة الحكم ومحاربة الفساد والبيروقراطية.
7. تخفيض الانفاق العام من خلال تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي يمكن إيكالها للخواص.
8. إعادة توجيه الانفاق العام من خلال الاهتمام بآليات تشجع نمو الإنتاجية ويتعلق الأمر باستغلال البحوث المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز الطلب الكلي وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار الحكومي المنتج.
9. تحسين نوعية وفعالية النفقات العامة باعتبارها تلعب دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري، والحد من دورية السياسة المالية وابعادها عن تقلبات أسعار البترول واتخاذ إجراءات للمتابعة والمراقبة الصارمة لصرف النفقات الحكومية بما يسمح بزيادة الشفافية وتجنب هدر المال العام.
10. التقليل من اعتماد الميزانية العمومية المفرط على الإيرادات البترولية، ومحاولة الاهتمام بالإيرادات الضريبية من خلال توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات، وتحفيز الاستثمار ومحاربة الغش والتهرب الضريبي.

آفاق الدراسة

بالحديث عن تقلبات أسعار البترول ونقمة الموارد الطبيعية، لا يمكن أن نفي الموضوع حقه مهما طالت دراستنا، نظرا لأهميته الكبيرة في الأدبيات الاقتصادية وفي الواقع الدولي وخاصة الدول المصدرة للمحروقات، لذا لا تعتبر هذه الدراسة إلا مساهمة في الحقل العلمي، وبالإمكان للباحثين أن يساهموا في إثراء هذا الموضوع بدراسات مستقبلية ذات صلة، ويمكن عرض بعض هذه الأفكار البحثية:

1. تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كبديل فعال لقطاع المحروقات
2. متطلبات موازنة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري مع تحديات ومرحلة ما بعد المحروقات
3. العلة الهولندية وأثرها على القطاعات غير النفطية في الجزائر.

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
2. سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
3. فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1992.
4. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية-وجهة نظر عربية-، الإصدار 52، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.
5. صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999.
6. مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
7. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 1999.
8. مايكل روس، ترجمة نحمد هيثم نشواتي، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014.
9. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار حياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.

❖ الأطروحات

10. خديجة إسحاق، سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017.
11. أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (2014-1980)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.
12. لطيفة بهلول، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات -حالة الجزائر نموذجاً-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار - عنابة -، الجزائر، 2012.
13. ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.

14. سيدي محمد شكوري، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012
15. فطيمة لبعل، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2017.
16. سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، مدرسة الدكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.

❖ المذكرات

17. شريفة بوالشعور، آثار تغيرات اسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1980 الى 2011، مذكرة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والاعمال، كلية ادارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، الاردن، 2012.
18. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
19. بوجمعة قويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2009
20. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

❖ المجالات والدوريات

21. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد3، الإصدار15، جامعة الكوفة، العراق، السنة 2010.
22. أحمد بن عبد الله الغنام، تحليل السلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الأسهم في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية Box-Jenkins، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، المملكة العربية السعودية، 2003.

23. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2013.
24. أنيسة بن رمضان، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 9، الجزائر. 2015.
25. جودي بوعمره، أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 6، العدد 3، الجزائر، 2015.
26. فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصادات الريفية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2017.
27. عبد القادر دريال، مختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، الجزائر، 2011.
28. يوسف علي عبد الاسدي، ميثم عبد الحميد روضان، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 37، جامعة البصرة، العراق، 2014.
29. علي لزعر، سمير آيت يحي، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012.

❖ الملتقيات

30. عبد الرحيم شبي، محمد شكوري، البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، مؤتمر دولي حول البطالة العربية، القاهرة - مصر، 2008.

❖ التقارير

31. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكالة الطاقة الدولية، دليل إحصاءات الطاقة، لوكسمبورغ، 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ Articles:

32. W.M.Corden, **Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation**, Oxford Economic Papers ,New Series , Vol 36 , Nov.1984
33. Sebastian Edwards, **Commodity Export Boom and the Real Exchange Rate: the Money Inflation Link**, National Bureau of Economic Research ,Cambridge, October 1985.
34. Jean-Philippe Koutassila, **Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun**, Document de travail N° 24, Centre d'économie du développement, Université Montesquieu-Bordeaux IV – France.

❖ Les ouvrages

35. Bourbonnais R, **Econométrie, Manuel et Exercices Corrigés**, Dunod, Paris, 4 me édition, 2002.
36. Dickey, D. and W. Fuller, **Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root**, *Econometrica*, Vol. 49, 1981
37. W.A FULLER D.A DICKEY, “**distributions of the estimators for autoregressive time series with a unit root**” *J.A.S.A.*, 74, 1979.

❖ Les cours

- 38.- Hélène Hamisultane, **ECONOMETRIE DES SERIES TEMPORELLES**, HAL archives-ouvertes, cours licence sciences de l'homme et société, méthodes et statistiques, France, 2002

❖ Les Revues et les séminaires

39. Jeffrey Franckel, **Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaire et monétaire moins procycliques ?**, Séminaire sur les ressources naturelles, les finances et le développement, Institut du FMI et banque centrale d'Algérie, Alger 4-5 novembre 2010

❖ Les thèses des doctorats.

40. Sabrina CHIKH-AMNACHE , **Le syndrome hollandais: aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne**, Thèse De Doctorat, Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, Algeria, 2015.

❖ Les rapports

41. OPEC "annual statistical Bulletin" 2003.
42. OPEC "annual statistical Bulletin" 2014.
43. OPEC "annual statistical Bulletin" 2018.

ثالثا: مراجع الأنترنيت

44. البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org>، شوهذ يوم 2019/06/06 على الساعة 22.15.
45. المديرية العامة للتقديرات والسياسات DGPP، <http://www.dgpp-mf.gov.dz>، شوهذ يوم 2019/06/06 على الساعة 23.10.
46. الديوان الوطني للإحصائيات، المنشورات باللغة العربية ONS، <http://www.ons.dz.html>، شوهذ يوم 2019/06/09 على الساعة 21.00.